معاني (إلا) بين التنظير النحوي والاستعمال اللغوي

محمد بن عبدالله بن صويلح المالكي

أستاذ اللغة والنحو والصرف المشارك - قسم اللغة العربية
الكلية الجامعية بالليث - جامعة أم القرى

• ملخّص

حفلت كتب النحو بالحديث عن معانٍ متعددة تفيدها (إلا)، وتردّد أثر ذلك في توجيه عدد من مواضعها في القرآن الكريم والشعر، وحاول البحث استجلاء تلك المعاني التي يذكرها النحويون والمفسرون لـ(إلا)، إذ رصد لها عدداً من المعاني، وهي: أنْ تكون بمعنى (غير) وبمعنى (لكن) وبمعنى (الواو) وأن تكون زائدة وبمعنى (سوى) وبمعنى (بل) وبمعنى (كما) وبمعنى (ولا) وبمعنى (بعد) وبمعنى (إذْ) وبمعنى (بدل)، وعُني البحث بتحليل آرائهم وما استندوا عليه من شواهد في تقعيد استعمالها، وتقويم توجيهاتهم لما ورد منها في القرآن الكريم والشعر، كما ناقش آراءهم في وصف استعمالاتها، وما أصّلوه من قواعد جزئية ومدى اطرادها على ما ذكروه من شواهد، وكشف البحث عن أنّ كثيراً من المواضع يمكن فيها التأويل إبقاءً لها على الأصل بسندٍ من المعنى، وأن علاقة معاني (إلا) بأصل الباب (الاستثناء) غير منبتة وإنْ شقّقها التنظير النحوي أو تجوَّز النحويون في عبارتهم في تحديد معنى الأداة، وتحليل الاستعمال اللغوي يوضح أن تلك المعاني تؤول إلى أصل الباب في الدلالة على الاستثناء حاملةً ظلالاً من المعاني السياقية.

الكلمات المفتاحية: الاستثناء بـ(إلا) – معاني إلا – التنظير النحوي – الاستعمال اللغوي.

*****

مقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء والمرسلين نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، وبعد:

فقد حفلت كتب النحو بدراسة حروف المعاني لأهميتها المؤثرة في التركيب اللغوي سواء من حيث المعنى أو الأثر اللفظي، وعُني النحويون بدراستها وبيان معانيها وأثرها الإعرابي ضمن مباحث الأبواب النحوية التي تنضوي تحتها أو ضمن دراستهم للأدوات النحوية، واتَّسمت جهودهم باستقصاء دلالاتها على تنوع السياق الذي ترد فيه، كما حفلت كتب التفسير النحوي بتلمّس تلك الدلالات في ظلال السياق؛ لأثرها في توجيه المعنى وإبراز غرضه ولحاجة الأصولي إليها في استنباط بعض الأحكام؛ فهي كما يقول الزركشي: «من جملة كلام العرب، وتختلف الأحكام الفقهية بسبب اختلاف معانيها»[1]، والناظر في دراسات النحويين يلمس عنايتهم الفائقة بحصر معانيها وتتبعهم لتوسع العرب في استعمالها. وأداة الاستثناء (إلا) من أبرز الأدوات النحوية التي تناولها النحاة سواء ذلك ضمن باب الاستثناء أم ضمن كتب الأدوات بيد أنّ ثمّة ما يدعو إلى إعادة النظر في قضاياها في ضوء الاستعمال اللغوي.

مشكلة البحث وأسئلته وأهدافه وحدوده ومنهجه:

المتأمل في دراسة النحويين لـ(إلا) يلحظ أنهم يقتصرون على تأصيل معناها وأنها أمُّ أدوات الاستثناء، ثم يعرضون لاستعمالات أخرى لها دون إبراز علاقة هذه المعاني بمعناها الأصلي، ويستشهدون عليها بشواهد معدودة من القرآن أو الشعر، يردّدها الخالف عن السالف دون تقويم وكأن تلك المعاني استعمالات لغوية مستقرة. وذلك يثير تساؤلات عدّة عن حقيقة ذلك التوسع في معناها:

- فهل هو استعمال وردت به اللغة وانسلاخ من المعنى الأصلي لها؟ أم هو استنباط لدلالات ثانوية سياقية لها لا تخرجها عن معناها الأصلي؟

(١) البحر المحيط في أصول الفقه، الزركشي (٢/ ٢٥٣).

- وما الباعث لتلك الاستعمالات؟ هل هو نابع من طبيعة المعاني التي تستلزم سلوكاً تركيبيّاً خاصّاً للإبانة عنه متمثِّلاً في ذلك التوسع الذي رصده النحاة؟ أم هو نظرٌ نحويٌّ صِرف لعلاقات التركيب ووصفٌ لما قد تحمله الأداة من ظلال.

من هذه التساؤلات انبثقت فكرة هذا البحث الذي يهدف إلى رصد مظاهر التوسع في استعمالات (إلا) وحقيقته، كما يهدف إلى إبراز العلاقة بين أصل معنى الأداة وما ذُكر لها من معانٍ أخرى، وأمّا حدود هذا البحث، فقد اتخذ في دراسة هذا الموضوع والإجابة عن تساؤلاته مراجعة نصوص النحويين بدءاً بإمامهم سيبويه حتى متأخريهم، واستقراء ما أصّلوه تنظيراً في دراستهم لمعاني هذه الأداة، وتتبُّع تجليات تطبيقاتهم على استعمالاتها في القرآن الكريم وما رصدوه من شواهد الشعر ممّا حفلت به كتب النحو واللغة وتقويم توجيهاتهم والنظر في توجيهات المفسرين لاستعمالات (إلا)، وهذه المادة اللغوية سواء من القرآن الكريم أو الشعر- إذ تكاد تنحصر فيه شواهدهم وتحليلاتهم لما ورد من استعمالات هذه الأداة- أبانت عن أصداء ما قدّمه التنظير النحوي وما صوّره الواقع اللغوي من تلك المعاني التي يذكرونها.

الدراسات السابقة للموضوع:

ممّا دعاني إلى المضي في دراسة هذا الموضوع أنني لم أقف على دراسة سابقة تناولته من هذا المنطلق، وإن كان ثَمَّ دراسات لها صلة بالموضوع بوجهٍ ما، ولكنها تقف عند حدود العرض الموجز دون مناقشه النصوص والشواهد، وهو الفرق الجوهري بين بحثي هذا وتلك الدراسات، وهي ما يأتي:

- الأمهات في الأبواب النحوية دراسة استقرائية تحليلية لأوجه أحقية الأداة بأمِّية بابها، للدكتور: حسن أحمد العثمان، المكتبة المكية، مؤسسة الريان، ط ١، ١٤٢٥هـ/ ٢٠٠٤ م. وفيه تناول (إلا) ضمن أمهات الأبواب النحوية، وسرَدَ أسباب كونها أمّاً للباب، ومعانيها كما ذكرها النحويون دون مناقشة.

- ظاهـرة الأمهـات في النحـو العـربي، سـلمان القضـاة، حوليـات الجامعـة التونسية، العـدد ٣٦ يناير ١٩٩٥ م، وقـد عـرض لأسباب هـذه الظاهـرة في عـدد مـن الأدوات ومنهـا (إلا).

- أم البـاب في النحـو، دراسـة نحويـة، رسـالة ماجسـتير للطالبـة: أريـج عثـمان المرشـد، كليـة اللغـة العربيـة، جامعـة أم القـرى ١٤٢١/ ١٤٢٢هـ، وقـد عقـدت الباحثـة فيهـا فصـلاً لـ(إلا) تحدثـت فيـه عـن أسـباب كونهـا أمّـاً للبـاب، وعرضـت فيـه معانيهـا.

- خصائـص أمهـات الأبـواب النحويـة، للدكتـورة: فائـزة عمـر المؤيـد، مجلـة جامعـة الإمـام محمـد بـن سـعود الإسـلامية، العـدد ٣٥ رجـب ١٤٢٢هـ، وقـد قـصرت حديثهـا عـن هـذه الأداة عـلى أسـباب كونهـا أصـلاً للاسـتثناء، ولم تتطـرق إلى معانيهـا.

- أمهـات الأبـواب النحويـة، للدكتـور: عبـاس عـلي الأوسي، مجلـة جامعـة بابـل للعلـوم الإنسـانية، المجلـد: ١٩ العـدد: ٣، ٢٠١١م، وقـد تحـدث عـن كونهـا أصـلاً للبـاب بإيجـاز، ولم يتطـرق لمعانيهـا.

- تقـارض (إلا) و(غـير) في اللغـة وفي القـرآن الكريـم، للدكتـور: مصطفـى فـؤاد أحمـد محمـد، مجلـة معهـد الإمـام الشـاطبي للدراسـات القرآنيـة، العـدد التاسـع، جمـادى الآخـرة ١٤٣١هـ. وقـد عـرض هـذا البحـث لمعاقبـة (إلا) و(غـير) كلٍّ منهـما للأخـرى، وأحكامهـما، والاتفـاق والاختلاف بينهـما، وسرَد عـدداً مـن مواضـع التعاقـب بينهـما، ومنهـا اسـتعمال (إلا) بمعنـى (غـير) وكان إحصـاؤه أشـمل مـن المواضـع التـي ذكرهـا الشـيخ عضيمـة معلِّقـاً عـلى كل موضـع ذكـره بتوجيـه العلـماء لهـا بمعنـى (غـير) مـبرزاً ذلـك - دون إشـارة - في مـا يغلـب - إلى التوجيهـات الأخـرى سـواء كانـت أوجَـهَ ممّـا ذكـر أو محتملـةً لـه، وهنـا تـبرز إشـكالية تقريـر التوجيـه؛ إذ يفـضي ذلـك بالقـارئ - فيـما أرى - أن يتصـور أن لا وجـه آخـر للتحليـل في كثـير مـن المواضـع،

على أني أفدت منه في إحصاء هذه المواضع، واستقصيت ما ذُكر إزاء كل موضع من توجيهات.

- الخواص اللغوية لأمهات الأبواب النحوية، للدكتور: صالح بن إبراهيم الفراج، مجلة العلوم العربية، العدد ٢٣ ربيع الآخر، ١٤٣٣هـ. وعُني هذا البحث بالخواص المشتركة بين أمّات الأبواب في النحو، من حيث التأثير الإعرابي، والحذف، والربط والتضام والدلالة.

تبويب البحث:

انتظم بحثي هذا لتحقيق غايته في تمهيد؛ عرضتُ فيه دلالة (إلا) الأصلية على معنى الاستثناء، وقفّيته بأربعة مباحث لمعانيها المشهورة، وهي: (إلا) بمعنى (غير)، (إلا) بمعنى (لكن)، (إلا) بمعنى (الواو)، (إلا) زائدة، وألحقت بها ما ذُكر لها من معانٍ أخر غير مشتهرة ممّا ذكره النحويون أو المفسرون في بعض مواضعها في القرآن، وهي كونها بمعنى (سوى) أو(بل) أو (كما) أو (ولا) أو (بعد) أو (إذ) أو (بدل). وتلتها خاتمة بأهم نتائجه.

تمهيد

تتعدد معاني الأدوات واستعمالاتها في اللغة، وتتفاوت من حيث الأصالة والفرعية، كما أن طائفة من الأدوات تستقل بباب نحوي تتبوأ مكانة خاصة فيه عندما تكون الأداة مكوناً للتركيب اللغوي للظاهرة اللغوية المعقود لها الباب، ومن ذلك (إلا)؛ يقول سيبويه مصدّراً حديثه عن باب الاستثناء بدلالة هذه الأداة على الاستثناء وأن أدوات هذه الظاهرة فيها معنى (إلا): «هذا باب الاستثناء فحرفُ الاستثناء (إلا)، وما جاء من الأسماء فيه معنى (إلا) فغيرٌ، وسوى. وما جاء من الأفعال فيه معنى (إلا) فـ(لا يكون) و(ليس) و(عدا) و(خلا) وما فيه ذلك المعنى من حروف الإضافة وليس باسم فـ(حاشا) و(خلا) في بعض اللغات»[1]. وهذه الدلالة المعنوية التي تحمل لواءها (إلا) تتسق واعتبار أن المعاني تؤدى بالحروف، والاستثناء معنى من المعاني فحقه أن يؤدى بالحرف؛ يقول المبرد مشيراً إلى أنَّ الأدوات تشترك في معنى هو في الأصل لأداة واحدة في معرض حديثه عن دلالة (إنْ) على المجازاة واشتراك أدوات أخر في الدلالة على هذا المعنى بالحمل عليها: «فحرفها في الأصل (إنْ) وهذه كلها دواخل عليها لاجتماعها، وكلُّ باب فأصله شَيْء واحد ثمَّ تدخل عليه دواخل لاجتماعها في الْمَعْنى وَسنذكر إن كَيفَ صَارَت أَحَق بالجزاء كَما أَن الْألف أحقُّ بالاستفهام و(إلا) أَحَق بِالاستثناء و(الواو) أَحَق بالْعَطْف»[2]. ويقول عن دلالة (إلا) الأصيلة: «وَهِي حرف الاستثناء الْأَصْلِي وحروف الِاسْتِثْنَاء غيرها ما أذكرهُ لك...»[3]. وعبّر عن أصالة هذه الدلالة أبو سعيد السيرافي بأنّ «(إلا) أم حروف الاستثناء»[4]، وهو معناها الأصلي كما يشير إلى ذلك النحاة، ويعلِّلُ الرماني لأصالتها بأنها «حرف

(١) الكتاب، سيبويه (٢/ ٣٠٩).
(٢) المقتضب، المبرد (٢/ ٤٦).
(٣) السابق (٤/ ٣٩١).
(٤) شرح كتاب سيبويه، السيرافي (٣/ ٤٧).

لازم لمعنى الاستثناء»[1]، ولأصالتها في الدلالة على باب الاستثناء عدّوها الحرف المستولي علي الباب[2] «والاستثناء: هو إخراج الشيء مما دخل فيه هو وغيره بلفظ شامل لهما. أو إدخال فيما خرج عنه هو وغيره بلفظ شامل لهما»[3]، هذا هو الأصل الغالب في استعمالها، وبموجبه اتخذت معنى الاستثناء معنى أصليّاً. واستعمالها بهذا المعنى من الوضوح بما لا حاجة له إلى بيان، وأحكامها وقضاياها ممّا حفل به باب الاستثناء في كتب النحو.

وسوف أتناول ما قيل لها من معانٍ في ضوء أقوال النحويين وما استندوا عليه من شواهد في صناعة القاعدة ولتحليلاتهم لما ورد من استعمالاتها في القرآن الكريم أو شواهد النحو الأخرى.

(١) شرح كتاب سيبويه، الرماني (١/ ٤٣٧).
(٢) اللمع، ابن جني (٦٦)، شرح المفصل، ابن يعيش (٢/ ٤٨).
(٣) شرح كتاب سيبويه، السيرافي (٣/ ٤٧).

المبحث الأول:

(إلا) بمعنى (غير):

ويقصد بذلك أن تحمل (إلا) معنى المغايرة أو عدم المماثلة، يقول الزمخشري: «واعلم أنَّ (إلا) و(غيراً) يتقارضان ما لكلٍّ واحدٍ منهما. فالذي لـ(غير) في أصله أن يكون وصفاً يمسُّهُ إعراب ما قبله، ومعناه المغايرة وخلاف المماثلة. ودلالته عليها من جهتين: من جهة الذات ومن جهة الصفة؛ تقول مررت برجل غيرِ زيد، قاصداً إلى أن مرورك كان بإنسان آخر أو بمن ليست صفته صفته... ثم دخل على (إلا) في الاستثناء وقد دخل عليه (إلا) في الوصفية»[1]. ويؤكد ابن يعيش على هذا المعنى الدلالي الذي تفيده الأداة والفرق بين دلالتها هذه ودلالة الاستثناء بقوله: «وقد حملوا (إلا) على (غير) في الوصفيّة، فوصفوا بها، وجعلوها وما بعدها تَحْلِيَةً للمذكور بالمغايرة، وأنه ليس إيّاه، أو مَن صفتُه كصفته، ولا يراد به إخراجُ الثاني ممّا دخل في الأوّل، فتقول: «جاءني القوم إلّا زيداً»، فيجوز نصبُه على الاستثناء، ورفعُه على الصفة للقوم»[2].

وقد عقد لها سيبويه باباً؛ فقال: «هذا باب ما يكون فيه (إلا) وما بعده وصفا بمنزلة(مِثْل) و(غَيْر)؛ وذلك قولك لو كان مَعَنا رجلٌ إلاّ زيدٌ لَغُلِبْنَا، والدليل على أنه وصفٌ أنك لو قلت: لو كان معنا إلا زيد لهلكنا وأنت تريد الاستثناء لكنت قد أحلت، ونظير ذلك قوله عزَّوجلَّ: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾ [الأنبياء، من الآية: ٢٢]

ونظير ذلك من الشعر قوله، وهو ذو الرمة:

أُنيخَتْ فألقَتْ بَلْدةً فوقَ بَلدةٍ ... قليلٍ بها الأصواتُ إلا بُغامُها

(١) المفصل، الزمخشري (٩٩).

(٢) شرح المفصل، ابن يعيش (٢/ ٧٢).

كأنه قال: قليلٍ بها الأصوات غير بغامها إذا كانت (غير) غير استثناء»[1].

ويستند سيبويه في تفسير التركيب إلى دلالة معنى الأداة، فلو حُملت على أصلها في دلالتها على الاستثناء لترتب عليه إحالة المعنى إلى غير المقصود، «لأنه يصير في المعنى: لو كان معنا زيد لهلكنا؛ لأن البدل بعد (إلا) في الاستثناء موجب»[2].

وقد حاول بعض النحويين كأبي حيان وابن هشام وابن عقيل [3] استنباط شروط استعمال (إلا) بمعنى (غير) عند سيبويه من المثال الذي مثّل به ومن تنظيره بالآية الكريمة والشاهد الشعري؛ إذ أشاروا إلى أن سيبويه يشترط تعذر معنى الاستثناء عند حملها على معنى (غير)، وهذا الاستنباط قائم على دلالة ظاهر كلامه، يقول أبو حيان: «وكون (إلا) لا تكون صفة إلا حيث يصح الاستثناء كالمجمع عليه من النحويين، وفي كلام سيبويه ما يقتضي ظاهرُهُ خلافَ ذلك؛ فإنه جعل: (إلا الله) صفةً لـ(آلهة) من قوله تعالى: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾ ومن قوله: لو كان معنا رجلٌ إلا زيد لغلبنا. ولا يجوز الاستثناء فيها»[4].

وهو غير صحيح فيما يبدو؛ ذلك أن سيبويه أجاز حملها على الاستثناء وعلى معنى (غير) في تركيب الاستثناء التام المنفي؛ إذ قال: «وإذا قال: ما أتاني أحد إلا زيد، فأنت بالخيار إن شئت جعلت (إلا زيد) بدلاً، وإن شئت جعلته صفة»[5]. وهذا يدل على أنه لا يشترط تعذر الاستثناء، ولعله حين مثّل بالمثال واستشهد بالآية الكريمة والبيت الشعري في مطلع الباب الذي عقده لاستعمالها بمعنى (غير) أراد تأصيل الظاهرة اللغوية بما لا يحتمل الاستثناء مستنداً إلى شاهدين لا

(١) الكتاب، سيبويه (٢/ ٣٣١-٣٣٢).
(٢) شرح كتاب سيبويه، السيرافي (٣/ ٧٧).
(٣) ينظر: ارتشاف الضرب، أبو حيان (٣/ ١٥٢٨)، المساعد، ابن عقيل (١/ ٥٨٠).
(٤) ينظر: ارتشاف الضرب، أبو حيان (٣/ ١٥٢٨).
(٥) الكتاب، سيبويه (٢/ ٣٣٤).

يقبل أحدهما - على الأقل - وهو الآية الكريمة التأويل بردّ معنى الأداة إلى أصل الباب، وبذا لا يصح في نظري القول بأن سيبويه يشترط تعذر الاستثناء، ولذا أشار الرضي إلى أن مذهب سيبويه جواز وقوع (إلا) صفة مع صحة الاستثناء، ونسب ذلك إلى المتأخرين أيضاً[1].

على أن عدداً من النحويين من بعده أشاروا إلى أنها لا تُستعمل بمعنى (غير) إلا في الموضع الذي يصح فيه الاستثناء[2]، يقول ابن السراج: «لا يجوز أن تقول: جاءني رجل إلا زيد، تريد غير زيد على الوصف، والاستثناء ههنا محال، ولكن تقول: ما يحسن بالرجل إلا زيد أن يفعل كذا؛ لأن الرجل: جنس، ومعناها بالرجل الذي هو غير زيد»[3]. وعدّ أبو حيان ذلك كالمجمع عليه عند النحويين[4] -كما مر بنا -وتوجيه الاستثناء بالمنقطع فيما يأباه المعنى هو مسلكهم في التمسك بهذا الشرط. يقول أبو حيان «وأما النحويون فكالمجمعين على أن المستثنى المتصل لا بد أن يكون يندرج تحت المستثنى منه لو لم يستثن. وإذا تقرر هذا فما بعد (إلا) في تمثيل س وفي الآية ليس ممّا وجب اندراجه في رجل ولا في آلهة؛ فقولهم: «إن الوصف بإلا شرطه صحة الاستثناء» لا يصح»[5]. وفسّروا شرط صحة الاستثناء بعموم صحة الاستثناء متصلاً أو منفصلاً وأنّ الاستثناء في الآية إن قُدِّر منفصلا فهو صحيح لأن المعنى كما يقول أبو حيان: «لو كان فيهما آلهة لفسدتا، لكن فيهما الله، وهو واحد، فلم تفسدا، فلما ساغ الاستثناء المنفصل ساغ الوصف؛ لأن الوصف إنما يكون حيث يتصور الاستثناء على وجه من الوجوه، والاستثناء المنفصل في الآية سائغ، فالوصف أيضاً سائغ»[6].

(١) ينظر: شرح الكافية، الرضي(٢/ ١٢٩).

(٢) ارتشاف الضرب، أبو حيان (٣/ ١٥٢٨) التذييل والتكميل، أبو حيان (٨/ ٢٠٥)، شرح التسهيل، ابن مالك (٢/ ٢٩٧) ويُنظر: المساعد، ابن عقيل (١/ ٥٨٠)، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، الأشموني (١/ ٥١٥).

(٣) الأصول، ابن السراج (١/ ٢٨٦).

(٤) ينظر: ارتشاف الضرب، أبو حيان (٣/ ١٥٢٨).

(٥) التذييل والتكميل، أبو حيان (٨/ ٢٩٧).

(٦) التذييل والتكميل، أبو حيان (٨/ ٢٩٨)، ويُنظر: المساعد، ابن عقيل (١/ ٥٨٠).

فمعنى قولهم: إنها تقع حيث يتصور الاستثناء أي ولو كان منقطعاً[1]، واستدل على ذلك أيضاً بتجويز حمل (إلا) بمعنى (غير) عند بعض النحويين في الاستثناء المنقطع؛ يقول: «ولذلك قال الجرمي والمبرد في قوله تعالى ﴿فَلَوْلَا كَانَ مِنَ الْقُرُونِ مِن قَبْلِكُمْ أُولُو بَقِيَّةٍ يَنْهَوْنَ عَنِ الْفَسَادِ فِي الْأَرْضِ إِلَّا قَلِيلًا مِّمَّنْ أَنجَيْنَا مِنْهُمْ﴾[هود: من الآية:١١٦] لو رفع (القليل) على الصفة للمرفوع قبله لكان حسناً لو قرئ به. فأجازا الوصف بـ(إلا) وما بعدها مع أن الاستثناء بها في الآية لا يكون إلا منقطعاً.

ومما يدل على أن الوصف بـ(إلا) حيث لا يكون الاستثناء إلا منقطعاً سائغ قول أبي زبيد:

لدم ضائع تغيب عنه أقربوه إلا الصبا والجبوب[2]

فـ«أقربوه» موصوف بـ«إلا الصبا والجنوب»، والصبا والمعطوف عليه ليس من جنسه»[3].

والتأويل بالاستثناء المنقطع سيجمع شتات كل الشواهد والأمثلة بما فيها الآية القرآنية التي استشهد بها سيبويه يقول أبو حيان: «وكما تؤول الآية يمكن أن يؤول المثال الذي ذكره س، وهو: لو كان معنا رجل إلا زيد لغلبنا، أي: لكن معنا زيد فلا نغلب».[4]، وفي كلام ابن يعيش ما يؤيد أن صحة الاستثناء له أثر قوي لتسويغ حملها على الوصف؛ إذ قال: «فحيث جاز الاستثناء بوجه ما حسن الوصف[5]، وله ما يسنده من الأصول؛ إذ يعد ذلك استصحاباً لأصل الأداة، وأنها غير منفكة عن أصل الباب الذي سوّغ لها التوسّع جرياً على أن الأداة التي هي أصل في الباب يجوز فيها ما لا يجوز لغيرها، ويتوسع فيها بأثرٍ

(١) المساعد، ابن عقيل (١/ ٥٨٠).
(٢) سيأتي الحديث عن هذا الشاهد في موضع آخر من هذا البحث.
(٣) التذييل والتكميل، أبو حيان (٨/ ٢٩٨)، ويُنظر: الهمع، السيوطي (٢/ ٢٧٠).
(٤) التذييل والتكميل، أبو حيان (٨/ ٢٩٨).
(٥) ارتشاف الضرب، أبو حيان (٣/ ١٥٢٨).

من ذلك، يقول الشاطبي مقرّراً هذا الأصل». والقاعدة العامة في غير مع (إلا) أن غيراً لا تقع موقع (إلا) في الاستثناء إلا أن تكون (غير) على أصلها وتجري في الاستثناء، وأصلها أن تجري صفة على ما قبلها كما أن (إلا) لا تقع موقع (غير) في الصفة إلا حيث تكون (إلا) على أصلها من الاستثناء، ولا تكون كذلك إلا ومعنى الاستثناء حاصلٌ فيها، فـ(إلا) لا تفارق أصلها كما أن (غير) لا تفارق أصلها. وهذه القاعدة هي أصل النظر في الأداتين فتأملها»[1]؛ ولذا نبّه ابن يعيش إلى أن مقارضة (إلا) لـ (غير) يقتضي أن يكون بناء جملة (غير) على نمط بناء جملة (إلا)، وهذا يسير في فلك مقتضيات قياس الشبه؛ فالشيء إذا أشبه شيئاً آخر أخذ بعضاً من أحكامه؛ يقول ابن يعيش: «واعلم أنّه لا يجوز أن تكون (إلا) صفة إلا في الموضع الذي يجوز أنْ تكون فيه استثناء. وذلك أنْ تكون بعد جمع، أو واحدٍ في معنى الجمع، إمّا نكرةٍ منفيةٍ، وإمّا فيه الألف واللامُ لتعريف الجنس، لأنّ هذا هو الموضعُ الذي تجتمِع فيه هي و(غَيْر) فتقارضَا»[2].

ولقائلٍ أن يسأل عن فائدة اشتراط صحة الاستثناء؛ «إذ ما من موضع تقع فيه (إلّا) صفة إلّا ويمكن صحة المنقطع فيه»[3]؛ فيمكن توجيه (إلا) بمعنى (لكن)؛ لأن المعنى الاستدراكي إما أن يكون احتراساً من عمومٍ سابق، أو أن يكون انتقالاً إلى كلام جديد، وللجواب عليه يمكن القول إن المقصود بصحة الاستثناء جريان التركيب على النمط الأصلي لباب الاستثناء، ويمكن استنباطه من قول أبي علي الفارسي: «(إلا) لا يكون وصفاً إلا في الموضع الذي يكون فيه استثناء، فلا يجوز أن تجعل قولك: (إلا زيدٌ) من قولك: (ما أتاني إلا زيدٌ) صفة، لأن هذا الموضع لا يجوز فيه استثناء، وإنما يجري صفة بمنزلة (مثل) إذا جاز أن يقع استثناء»[4]. ويقول أبو حيان في معرض إيضاحه المراد بصحة الاستثناء:

(١) المقاصد الشافية، الشاطبي (٣/ ٣٩٤-٣٩٥).
(٢) شرح المفصل، ابن يعيش (٢/ ٧٣).
(٣) تمهيد القواعد، ناظر الجيش(٥/ ٢١٩٤).
(٤) التعليقة، الفارسي (٢/ ٦٤).

«وقوله[1] ولا حيث لا يصلح الاستثناء هذا أيضاً من الفرق بين الوصف بـ (إلا) والوصف بـ (غير)، فيجوز أن تقول: عندي درهمٌ إلا دانقٌ، فتكون وصفاً؛ لأنك لو قلت إلا دانقاً لصحَّ، ولا يجوز أن تقول: عندي درهمٌ إلا جيدٌ؛ لأنك لو قلت عندي درهمٌ إلا جيداً لم يجز. ويجوز ذلك في (غير)، فتصف بها ما يمكن من الاستثناء فيه وما لا يمكن، فتقول: عندي درهمٌ غيرُ دانقٍ، وعندي درهمٌ غيرُ جيدٍ»[2]؛ إذ يتضح من هذين المثالين أن الأول منهما (عندي درهمٌ إلا دانقٌ) جارٍ على النمط التركيبي لأسلوب الاستثناء من حيثُ كونُ ما بعد (إلا) جزءاً ممّا قبلها، وأن المثال الثاني (عندي درهمٌ إلا جيدٌ) لا يجري عليه؛ لأن ما بعد (إلا) ليس جزءاً ممّا قبلها (الدرهم)، ولا يصحُّ جعلُه من قبيل الاستثناء المنقطع؛ لعدم فائدته، وهذا يدل على أن فكرة استصحاب الأصل مهيمنة على تكوين القاعدة النحوية لهذا الباب، والاستصحاب هنا إنما هو لأصل الباب في عمومه، وهو ما يتحقق بوساطة البناء التركيبي لنمط جملة الاستثناء التي تتألف في صورتها العامة من مستثنى منه وأداة استثناء ومستثنى بصرف النظر عن قابلية المعنى لإخراج المستثنى وعدمه بدليل أن المعتبر في وصف الجملة بالمستثناة تحقق أركانها التي هي أصل البناء التركيبي لجملة الاستثناء بصرف النظر عن قابلية المستثنى للإخراج من عدمه؛ ولذا فجملة الاستثناء المنقطع جملة استثنائية تتحقق فيها مكونات جملة الاستثناء دون نظر لإخراج المستثنى من عدمه؛ فقد تقرر لدى النحاة أن «هذا النوع من الاستثناء ليس على سبيل استثناء الشيء ممّا هو من جنسه؛ لأنّ استثناء الشيء من جنسه إخراجُ بعضٍ ما لولاه لَتَناولَه الأوَّلُ، ولذلك كان تخصيصاً على ما سبق، فأمّا إذا كان من غير الجنس، فلا يتناوله اللفظُ، وإذا لم يتناوله اللفظُ، فلا يحتاج إلى ما يُخْرِجه منه»[3]. ومع ذلك فالجملة توصف بأنها استثناء، وكذا الحال في اشتراط صحة الاستثناء لاستعمال (إلا) بمعنى (غير) إذا

(١) يعني ابن مالك في عبارته في التسهيل.

(٢) التذييل والتكميل، أبو حيان (٨/ ٢٩٦).

(٣) شرح المفصل، ابن يعيش (٢/ ٥٤).

يبدو أن المقصود هو تحقق النمط الشكلي لبناء جملتها لتبقى محافظة على صورتها الأصلية استصحاباً للأصل، ولا علاقة له بتحقق معنى الإخراج من عدمه، ومن لوازم استصحاب الأصل للصورة اللفظية أن يتكون أسلوب (إلا) بمعنى (غير) وفق تكوين جملة الاستثناء في صورته اللفظية العامة كما يوضحه الشكل الآتي:

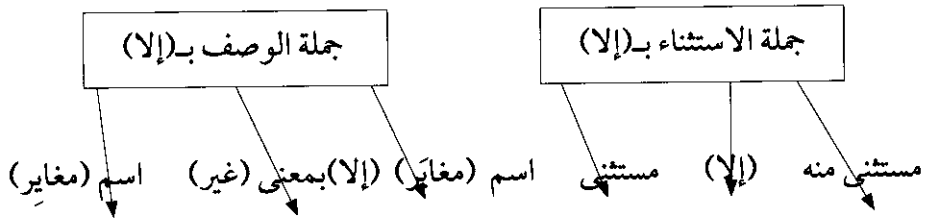

هذا من جانب مراعاتهم لاستصحاب الأصل، ومن جانب آخر فإنهم نظروا في مقتضيات الشبه، جرياً على القاعدة النحوية المشهورة من أن الشيء إذا أشبه شيئاً آخر أخذ بعضاً من أحكامه، ووجه الشبه مع (غير) يعود إلى معنى المغايرة، وهي التي أوجبت التقارض في الأحكام بين اللفظين؛ يقول الرضي: «وماهية المستثنى - كما ذكرنا في حدِّه - هو المغايِر لما قبل أداة الاستثناء نفياً وإثباتاً، فلمّا اجتمع ما بعد (غير) وما بعد أداة الاستثناء في معنى المغايرة لما قبلها، حُملت أمُّ أدوات الاستثناء أيْ (إلا) في بعض المواضع على (غير) في الصفة، وحُملت (غير) على (إلا) في الاستثناء في بعض المواضع»[1]. والموضع المشترك الموجب لإنشاء المقارضة هو تحقُّق العموم والشمول في سابق ثم يؤتى بما يغايره، وكلمة (غير) أصيلة في الوصفية، ولذا «جاز أن يوصف بها جمع وشبه جمع وما ليس جمعا ولا شبه جمع»[2]. ولا يتحقق معنى الشمول فيما قبلها في كل الأحوال، وإن تحقق معنى المغايرة الذي هو ملازم لها، فإذا تحقق معنى الشمول أشبهت (إلا) في الصور المعدودة في إفادة الشمول والعموم، وهي الاستثناء التام

(١) شرح الكافية، الرضي (٢/ ١٢٦).
(٢) شرح التسهيل، ابن مالك (٢/ ٢٩٨).

أو المنقطع، أما الاستثناء التام فمعنى الشمول والعموم فيه واضح، واشتراط أن يكون الاستثناء بعضاً من المستثنى منه حتى تتحقق دلالة الإخراج تؤكد له هذا المعنى،، وأما الاستثناء المنقطع وهو ما لم يكن المستثنى جزءاً من المستثنى منه، فكما يرى السيد رزق الطويل هذا النوع «أدل على الشمول، وأدخل في باب الاستغراق؛ إذ يعني أن الحكم شمل أفراد الجنس جميعاً بطريقة مؤكدة ومحققة حتى إذا استثنينا لا نجد مجالاً لإخراج فرد من هذا الجنس، ولا مندوحة لنا إلا أن نستثني فرداً من جنس آخر ممّا يدعم شمول الحكم نفياً أو إثباتاً لجميع أفراد المستثنى منه»[1].

وفي ضوء ذلك حاول النحويون أن يضعوا شروطاً لاستعمالها بمعنى (غير)؛ فقد نظَّر لها سيبويه بـ (أجمعون) في التأكيد «من حيثُ إنّه لا يكون إلّا تأكيداً كالنعت، ولا يجوز حذفُ المؤكَّد، وإقامتُه مقامَ المؤكَّد، فلا يكون إلّا بعد مذكورٍ، كما أنّ (إلّا) في الصفة كذلك»[2].

واستمر النحويون بعد سيبويه في استنباط شروط بناء جملتها على تفاوت فيما بينهم، وكلُّها تؤول إلى النظر في ضوء ما أسلفت من استصحاب الأصل وشبهها ب(غير)؛ فاشترط المبرد أن يكون الموصوف بـ(إلا) نكرة أو معرّفاً بـ(أل) الجنسية؛ قال: «ولا يكون (إلا) نعتاً إلا لما ينعَت بِـ(غُير) وذلك النكرة والمعرفة بالألف واللَّام على غير معهود»[3]. وأشار ابن السّرّاج إلى اشتراط (أل) الجنسية في الموصوف[4]، واكتفى الزمخشري وأبو حيان بوجود التبعية أيْ لفظِ قبلها للإتباع عليه؛ إذ قال الزمخشري: «ولا يجوز اجراؤه مجرى (غير) إلا تابعاً، لو قلت: لو كان فيهما إلا الله كما تقول لو كان فيهما غير الله لم يجز. وشبهه سيبويه بأجمعون»[5]. واشترط ابن الحاجب

(١) أساليب الاستغراق والشمول دراسة في الإعراب والتركيب، الطويل (٨٠).
(٢) شرح المفصل، ابن يعيش (٢/ ٧٣-٧٤).
(٣) المقتضب، المبرد (٤/ ٤١١).
(٤) الأصول، ابن السراج (١/ ٢٨٦).
(٥) المفصل، الزمخشري (١٠٠)، وينظر: ارتشاف الضرب، أبو حيان (٣ / ١٥٢٧).

أن يكون ما قبلها جمعاً منكوراً غيرَ محصور[1]، وعبّر ابنُ مالك عن شروطها بأنها «يوصف بها وبتاليها جمع أو شبهه منكَّر أو معرّف بأداة جنسية، ولا يكون كذلك دون متبوع»[2]. والمراد بشبه الجمع ما كان مفرداً في اللفظ دالاً على متعدِّدٍ في المعنى[3]، وهذه الشروط كما ترى تتفاوت زيادةً أو نقصاناً في عبارات النحاة[4]، وقد جمعها ابن الأثير فقال: «ولا تكون (إلّا) صفة إلّا باجتماع ثلاث شرائط:

الأولى: أن يكون موصوف (إلّا) مذكوراً، تقول: قام القوم إلّا زيد، فـ(إلّا) صفة، كأنّك قلت: قام القوم غير زيد، ولو قلت: ما جاء إلّا زيد، لم تكن (إلّا) صفة، كما لا تقول: ما جاء غير زيد، و(غير) استثناء.

الثانية: أن يكون الموصوف جمعاً، كالقوم، أو جنساً، كالإنسان، أو نكرة في معنى الجماعة كأحد؛ تنبيهاً على أصلها - الذي نقلت عنه - وهو الاستثناء، تقول في الجمع: ذهب النّاس إلّا زيد، وتقول في الجنس: يقبح بالإنسان إلّا الصّبيّ أن يلهو، وتقول في النّكرة العامّة: ما مررت بأحد إلا زيد، فـ(إلّا) - في هذه الأمثلة - صفة.

الثّالثة: أن يكون ما بعدها مفردا، لا جملة، فلو قلت: ما جاءني أحد إلّا زيد خير منه، لم تكن (إلّا) صفة»[5].

والمتأمِّل في هذه الشروط الثلاثة يلحظ أنها تشكّل الموضع الذي تلتقي فيه (إلا) و(غير) فبها تتحقق السمات التركيبية لبناء جملة أيٍّ منهما، وهي مستمدة من مراعاة استصحاب الأصل ومعنى المغايرة في آن واحد، وهو ما تصوِّره عباراتهم

(١) الكافية في علم النحو، ابن الحاجب (٢٦).
(٢) شرح التسهيل، ابن مالك (٢/ ٢٩٧).
(٣) حاشية الصبان على شرح الأشموني، الصبان(٢/ ٢٣٠).
(٤) يُنظر أيضاً على سبيل المثال: الجنى الداني، المرادي (٥١٧) توضيح المقاصد، المرادي (١/ ١٢٢) مغني اللبيب، ابن هشام (٩٩) شرح ألفية ابن مالك، الأشموني (١ / ٥١٤).
(٥) البديع في علم العربية، ابن الأثير (١/ ٢١٦).

لإيضاح بعض الشروط أو تعليلها؛ فعن اشتراط أن يكون موصوف (إلا) مذكوراً يقول الرماني: «الذي يجوز في الاستثناء الذي تكون (إلا) فيه بمنزلة (غير) أنْ يتبع الاسم بعدها ما قبلها في الإعراب كما تتبع الصفة الموصوف، ولا يجوز أن تجري (إلا) مجرى (غير) إذا لم يكن الموصوف مذكوراً؛ لأنها تضعف عن أن تقوم مقام الموصوف؛ لأن الوصف لها بحق الشبه، وهو لـ(غير) بحق الأصل؛ فلذلك جاز: ما جاءني غير زيد - على الصفة- ولم يجز: ما جاءني إلا زيد- على الصفة - ولكن على تفريغ العامل»[1].

واشتراط الجمعية يوضح الرضي علته بأنه «ليوافق حالها صفة حالها أداة استثناء، وذلك لأنه لابد لها في الاستثناء من مستثنى منه متعدد، لفظاً كان أو تقديراً»[2]. كما يشير إلى أن «كونه نكرة أو شبهها مراعاة لمعنى غير المتوغلة في التنكير»[3].

وأما الشرط الثالث فيعود إلى أن الأصل في (غير) أن يتلوها مفرد؛ لأنها ملازمة للإضافة إلى مفرد، وبهذا الشرط تخرج (إلا) الاستثنائية التي يكون فيها المستثنى جملة لبعدها عن (غير) في هذا الحكم.

والجدير بالذكر أن استعمال (إلا) بمعنى (غير) لا أثر فيه لنوع الاستثناء من حيث الإيجاب والنفي؛ لأن معنى المغايرة يمكن تحقيقه في كلا الحالين؛ ولذا مثّل ابن يعيش بالاستثناء المنفي عقب إيراده مثال استعمالها في الإثبات بمعنى (غير)؛ فقال: «فتقول: جاءني القوم إلّا زيداً، فيجوز نصبُه على الاستثناء، ورفعُه على الصفة للقوم. وإذا قلت: ما أتاني أحدٌ إلّا زيداً، جاز أن يكون (إلا) وما بعدها بدلاً من (أحد)، وجاز أن يكون صفة بمعنى (غير)»[4]. إضافة إلى أن ما ذُكر من شروط تتوافر- في عمومها - لهذا النمط من الاستثناء، وأما الاستثناء المفرغ

(١) شرح كتاب سيبويه، الرماني (١/ ٥٠٣-٥٠٤).

(٢) شرح كافية ابن الحاجب، الرضي(٢/ ١٢٨).

(٣) حاشية الصبان، الصبان (٢ / ٢٣٠).

(٤) شرح المفصل، ابن يعيش (٢/ ٧٢) وأشار إلى ذلك سيبويه في أمثلته؛ ينظر: الكتاب، سيبويه (٢/ ٣٣٤).

فلا تُحمل فيه (إلا) على معنى (غير)؛ لعدم توافر شروطها التي سبق الحديث عنها على تركيب جملته؛ ولذا لم يذكر أحد من النحويين جواز حمل (إلا) فيه على (غير).

ولنا أن نتساءل عن المعيار الذي بموجبه توجّه (إلا) على معنى (غير)، وهو ما سيتضح فيما يأتي.

تردد الحكم النحوي للأداة بين الاستثناء ومعنى (غير):

يبدو أن تنازع استصحاب الأصل وقياس الشبه في هذا الاستعمال كان له أثر واضح في تجويز الحمل على أحد المعنيين، ولذا أشار عدد من النحويين إلى جواز الأمرين: إبقائها على الاستثناء أو حملها على معنى (غير)، يقول الفارسي: «وأصل (إلا) أن تكون للاستثناء ثم تدخل كل واحدة منهما على صاحبتها فيجوز في قولك: جاءني القوم غير زيدٍ أن تجعل (غير) صفةً للقوم فتقول: جاءني القوم غيرُ زيدٍ وكذلك قوله عز وجل: ﴿لَّا يَسْتَوِي الْقَاعِدُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ غَيْرُ أُولِي الضَّرَرِ﴾[النساء: من الآية ٩٥] مَنْ رفعه جعلَه صفة للقاعدين ومَنْ جرَّ جعلَه صفةً للمؤمنين ومَن نصَب جعله استثناءً، وكذلك (إلا) تقول: جاءني القوم إلا زيداً؛ فتنصب الاسم بعد (إلا) على الاستثناء، ويجوز أن ترفعه إذا جعلت (إلا) وما بعدها صفة فتقول: جاءني القوم إلا زيدٌ»[1]. وهذا الحكم الذي أسنده الفارسي إلى المتكلم وضّحه بعض النحاة من بعده بأن المقام هو الذي يحدد أيّاً من المعنيين، يقول ابن مالك مؤكداً على دور المقام الذي ترد فيه فيعين دلالتها على معنى الاستثناء أو الوصفية: «ولا يجوز جاء الرجال إلا زيدٌ، على أن يكون الرجال مَعهودين؛ لأن تعريفهم حينئذ محض، فلو قُصد الجنس لم يمتنع وصفهم بـ(إلا) كما لا يمتنع وصفهم بـ(غير) كقوله تعالى ﴿غَيْرُ أُولِي الضَّرَرِ﴾»[2]، وإذا كان المقام يقبل توارد المعنيين على الموضع الواحد فإنه قد يوجب أحدهما تبعاً

(١) الإيضاح، الفارسي (٢٠٩).

(٢) شرح التسهيل، ابن مالك (٢/ ٣٠١).

لمقتضى المعنى؛ فيكون فيصلاً في تحديد أحد المعنيين، ولذا يمكن القول - في نظري - بأن اشتراط تعذر الاستثناء لحمل (إلا) على معنى (غير) مردّه إلى سياق خاص يوجب المقام فيه حملها على معنى (غير)، ويمكن فهم رأي ابن الحاجب وبعض النحاة ممن يشترطون تعذر الاستثناء وتوظيفهم الشرط الثاني لمذهبهم في هذا الإطار؛ حيث استدلوا بشرط عدم كونه محصوراً على تعذر الاستثناء، يقول ابن الحاجب: «إذا استعملت (إلا) بمعنى (غير) فلابد من هذه الشروط المذكورة؛ وإنما كان كذلك لضعف استعمالها صفة فلم يستعملوها إلا في الموضع الذي يتعذر فيه الاستثناء، وبيان تعذر الاستثناء ههنا مع هذه الشروط أنك إذا قلت: جاءني رجال إلا زيداً، وجعلت زيداً استثناء لم يستقم؛ لأن الكلام في الاستثناء المتصل وشرطه أن يكون مخرجاً من المستثنى منه على وجه لولاه لدخل فيه، ونحن نقطع بأن رجالاً ليس له دلالة على زيد فلم يستقم إخراج زيد منه. وإذا لم يستقم إخراجه منه لم يصح أن يكون استثناءً منه، فثبت أنه يتعذر الاستثناء في مثل هذه الصورة وإنما اشترط أن يكون غير محصور، احتراز من مثل: له عندي عشرة إلا درهماً؛ فإنه تابع لجمع منكور ولكنه لما كان محصوراً صح أن يكون استثناء؛ لأنك لو سكت عنه لدخل فيه ووجب على المقر به عشرة، بخلاف قولك جاءني رجال إلا زيداً»[1]. ويقول الرضي في إيضاح كلام ابن الحاجب السالف مبرزاً دلالة المقام في توجيه (إلا) بمعنى (غير): «وشرط كون الجمع منكراً؛ لأنه إذا كان معرفاً، نحو: جاءني الرجال، أو القوم إلا زيد، احتمل أن يراد به استغراق الجنس فيصح الاستثناء، واحتمل أن يشار به إلى جماعة يعرف المخاطب أن فيهم زيدا، فلا يتعذَّر أيضاً الاستثناء الذي هو الأصل في (إلا)، فالسامع يحمل (إلا) على أصلها من الاستثناء، فاختير كونه منكراً غير محصور، لئلا يتحقّق دخول ما بعد (إلا) فيه فيضطرَّ السامع على حمل (إلا) على غير الاستثناء، واشترط أن يكون المنكور غير محصور، والمحصور شيئان: إما الجنس المستغرق، نحو: ما

(١) الأمالي، ابن الحاجب (٢/ ٥٤٥)، وينظر: شرح كافية ابن الحاجب، الرضي (٢/ ١٢٨).

جاءني رجل أو رجال، وإما بعض منه معلوم العدد، نحو: له علي عشرة دراهم أو عشرون؛ لأنه إن كان محصوراً على أحد الوجهين وجب دخول ما بعد (إلا) فيه فلا يتعذر الاستثناء فلا يعدل عنه، وذلك نحو: كل رجل إلا زيدا جاءني، وله علي عشرة إلا درهماً»[1].

وقد اعتمد ابن يعيش على أثر المقام في تعيين المعنى فمثّل بالفرق الدلالي بين التركيبين على حاجة الفقيه إلى المعرفة بعلم العربية؛ يقول في ذلك: «ألا ترى أنّ الرجل إذا أقرّ فقال: «لفلانٍ عندي مئةٌ غيرُ درهم»، برفع (غير) يكون مُقِرّاً بالمئة كاملة؛ لأنّ (غير) هنا صفة للمائة، وصفتُها لا تَنْقُص شَيئاً منها، وكذلك لو قال: «له عليَّ مئةٌ إلَّا درهمٌ»، كان مقرّاً بالمئة كاملةً؛ لأنّ (إلا) تكون وصفاً كـ(غير)، قال الله تعالى ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾، ولو قال: «له عندي مئةٌ غيرَ درهم، أو إلا درهماً» بالنصب لكان مقرّاً بتسعةٍ وتسعين درهماً؛ لأنه استثناءٌ، والاستثناءُ: إخراجُ ما بعد حرف الاستثناء من أن يتناوله الأوَّلُ»[2].
ويقول ابن الأثير: «والفرق بين (غير) في الصّفة والاستثناء: أنّك في الصّفة تهمل من أضفت غيراً إليه، ولا تتعرّض له بنفي ولا إثبات، وفي الاستثناء تخبر عنه بالخروج من حكم ما قبل (غير)، فإذا قلت: ما جاءني أحدٌ غيرُ زيد، و(غير) صفة، فمعناه نفي المجيء عن جميع الناس، ولم تتعرّض لـ(زيد) بنفي ولا إثبات، وكذا إذا قلت: جاءني غيرُ زيد، أثبتّ المجيء لمن هو غير زيد، ولم تتعرّض لزيد بشيء، فإن جعلتها استثناء، أثبتّ - في الأولى - المجيء لزيد، وفي الثانية لا تكون فيه (غير) استثناء؛ لأنّ المستثنى منه غير مذكور»[3]. ويشير ابن هشام إلى دلالة الصفة في هذا التركيب، فالمعنى لا يقتصر على إفادة معنى المغايرة فحسب؛ إذ للنعت دلالته في التركيب؛ فيقول: «إن طابق ما بعد (إلا) موصوفها فالوصف

(١) شرح كافية ابن الحاجب، الرضي (٢/ ١٢٨).
(٢) شرح المفصل، ابن يعيش (١/ ٥٦) وينظر: شرح التسهيل، ابن مالك (٢/ ٢٩٨).
(٣) البديع في علم العربية، ابن الأثير (١/ ٢١٨).

مخصص له، وإن خالفه بإفراد أو غيره فالوصف مؤكد، ولم أر من أفصح عن هذا، لكن النحويين قالوا: إذا قيل له عندي عشرة إلا درهماً فقد أقر له بتسعة، فإن قال إلا درهم فقد أقر له بعشرة، وسرّه أن المعنى حينئذ عشرة موصوفة بأنها غير درهم، وكل عشرة فهي موصوفة بذلك؛ فالصفة هنا مؤكدة صالحة للإسقاط مثلها في ﴿نَفْخَةٌ وَاحِدَةٌ﴾»[1] [الحاقة من الآية: ١٣]، ومقتضى ذلك أن تعيين إحدى دلالتي (إلا) يعود إلى مراد المتكلم؛ ولذلك نبّه ابن مالك «على أن للمتكلم بذلك المثال أن يجعل (إلا) الأولى وما وليها مقصوداً بها الوصف لا الاستثناء كالتي في قوله تعالى ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾ فعلى هذا التقدير يكونان في حكم المسكوت عنه»[2].

وهذا التركيب يختلف عن نمط التركيب الوصفي الصناعي من حيث الصورة اللفظية؛ ولذا قال أبو حيان: «وقد اضطرب كلام النحاة في الوصف بـ (إلا)، والمتفهم من كلام الأكثرين أنه يراد به الوصف الصناعي»[3].

بقي أن نشير إلى أن الوصف إنما هو بـ(إلا) وبتاليها معاً؛ «لأن مجموعهما يؤدي معنى الوصف، وهو المغايرة»[4]. ويشير السيوطي إلى أن هذا هو مفهوم الأكثرين من النحويين[5]، ونقل عن بعضهم أن ما بعد (إلا) عطف بيان[6]، وهو بين الضعف من حيث مخالفته لوظيفة عطف البيان وشروطه، وبعضهم يجعل الأداة بدلا، وهو ضعيف[7]؛ لأن البدل في نية إسقاط الأول، فيفسد المعنى، وخصّ أبو حيان توجيه ما بعد إلا بعطف البيان إذا كان ما قبلها مضمراً لأن

(١) مغني اللبيب، ابن هشام (١٠٠).
(٢) شرح التسهيل، ابن مالك (٢/ ٢٩٧).
(٣) ارتشاف الضرب، أبو حيان، (٣/ ١٥٢٦) وينظر: التذييل والتكميل، أبو حيان (٨/ ٢٨٢) المساعد، ابن عقيل (١/ ٥٧٨).
(٤) الجنى الداني، المرادي (٥١٨).
(٥) ينظر: الهمع، السيوطي (٢/ ٢٦٨).
(٦) ارتشاف الضرب، أبو حيان (٣/ ١٥٢٧) المساعد، ابن عقيل (١/ ٥٧٨) الهمع، السيوطي (٢/ ٢٦٨).
(٧) البديع في علم العربية، ابن الأثير(١/ ٢١٧).

المضمر لا يُنعت[1]، وعد بعض المغاربة الوصف ب(إلا) يخالف سائر الأوصاف؛ فيوصف بها الظاهر والمضمر والمعرفة والنكرة[2].

استعمال (إلا) بمعنى (غير) في القرآن الكريم:

وردت (إلا) بمعنى (غير) في عدد من المواضع في القرآن الكريم كما صوّرته آراء النحويين والمفسرين، وقد رصد الشيخ عضيمة[3] ستةً من مواضعها في القرآن الكريم، وأورد مصطفى فؤاد[4] ثلاثة عشر موضعاً منها ما ذكره عضيمة إلا أن حديثهما عن هذه المواضع كان مختصراً جدّاً في إيضاح معنى (إلا) دون مناقشة مستفيضة لما قيل أو عرضِ ما قيل فيها من توجيهات أخرى حتى ليُخيّل للقارئ أنْ لا وجه آخر يحتملها؛ ومن هنا ارتأيت التوقف عند كثير منها بالنظر والتحليل لتبيُّن وجاهة حملها على معنى (إلا) أو عدمه مستعيناً بسياقها الذي وردت فيه، كما أضفت إليها عدداً من المواضع التي وقفت عليها، وتلك المواضع مجتمعة هي ما يأتي:

١- قوله تعالى ﴿وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلَائِكَةِ اسْجُدُوا لِآدَمَ فَسَجَدُوا إِلَّا إِبْلِيسَ أَبَىٰ وَاسْتَكْبَرَ وَكَانَ مِنَ الْكَافِرِينَ﴾[البقرة: الآية ٣٤]

قُرئ بالرفع، ووجّهه العكبري بوجه واحد، وهو أن تكون (إلا) بمعنى (غير) قال: «والوجه فيه أنه جعل (إلا) بمعنى (غير) ورفعه على الوصف بمعنى التوكيد للضمير في (فاسجدوا)»[5].

(١) التذييل والتكميل، أبو حيان (٨/ ٢٨٤).
(٢) شرح الجمل، ابن عصفور: ٢/ ٢٥٤، المساعد، ابن عقيل (١/ ٥٨٠).
(٣) دراسات لأسلوب القرآن الكريم، عضيمة (١/ ٢١٨-٢٢٠).
(٤) تقارض (إلا) و(غير) في اللغة وفي القرآن الكريم، مصطفى فؤاد أحمد محمد، مجلة معهد الإمام الشاطبي للدراسات القرآنية، العدد التاسع، جمادى الآخرة١٤٣١هـ (ص ٢٧٠-٢٧٦).
(٥) إعراب القراءات الشواذ، العكبري (١/ ١٤٨).

ولعلك تلحظ أن هذا التوجيه في حقيقته تأويل للرفع غير أن هذا التأويل له تأثيره في المعنى، فالمعنى في القراءة المشهورة استثناء، والتركيب الاستثنائي على أصله في تكوين مكونات الجملة، وإن اختلف توجيه علاقات بنائها التركيبي من حيث كون الاستثناء متصلاً أو منقطعاً على الخلاف في كون إبليس من جنس الملائكة أو لا، فالمعنى استثناء، و(إلا) باقية على أصلها في الدلالة على الاستثناء، إلا أن هذا التأويل الذي ذكره العكبري لتوجيه قراءة الرفع يخرج (إلا) من أصلها في الدلالة على الاستثناء إلى استعمالها بمعنى (غير)، وجعل العكبري إياه الوجه النحوي يدلنا على أن هذه الظاهرة مستقرة لديه، مع أن إبقاء (إلا) على أصلها في الاستثناء أولى؛ ليكون إبليس مستثنى ممّا قبله استثناء منقطعاً، ودلالة الاستثناء هنا أولى من توجيه الأسلوب على المغايرة إبرازاً للموقف وعظم صنيعه، ويقوي هذا الوجه الاستئناف البياني بعده؛ فجملة (أبى واستكبر وكان من الكافرين) كما يقول ابن عاشور: «استئناف بياني مشير إلى أن مخالفة حاله لحال الملائكة في السجود لآدم، شأنه أن يثير سؤالاً في نفس السامع كيف لم يفعل إبليس ما أمر به وكيف خالف حال جماعته وما سبب ذلك لأن مخالفته لحالة معشره مخالفة عجيبة إذ الشأن الموافقة بين الجماعات»[1]، فالمعنى إذاً يستدعي بقاءها على الأصل في الدلالة على الاستثناء، وعندئذٍ يجدر أن يكون تأويل قراءة الرفع بما يحقق هذا المعنى فالمكونات التركيبية والعلاقات فيما بينها ما هي إلا أوعية المعاني التي تتآزر لتحقيق المعنى المراد والغرض المقصود، وإذا ما تأملنا أنماط أساليب الاستثناء وجدنا ما يمكن توجيه قراءة الرفع عليه في إطار ذلك المعنى الذي تحدث عنه ابن عاشور في نصه السالف؛ إذ يمكن إبقاء (إلا) على دلالتها الأصلية (الاستثناء) باعتبار المستثنى جملة، وقد عقد سيبويه لهذا النمط الأسلوبي باباً وسمه بقوله:

(١) التحرير والتنوير، ابن عاشور (١/ ٤٢٤).

هذا باب ما يكون مبتدأ بعد (إلا)؛ قال فيه: «وذلك قولك: ما مررتُ بأحد إلا زيدٌ خيرٌ منه، كأنك قلت: مررت بقوم زيدٌ خيرٌ منهم، إلا أنك أدخلت (إلا) لتجعل زيدا خيرا من جميع من مررتَ به»[1]. وعظم هذا الموقف من إبليس وتكرره في مواضع أخرى في القرآن يناسب بقاء (إلا) على أصلها في الاستثناء، وقد عقد ابن مالك لهذا التركيب مبحثاً ووصف أكثر المتأخرين من البصريين بأنهم «أغفلوا وروده مرفوعاً بالابتداء ثابت الخبر ومحذوفه»[2].

٢- قوله تعالى ﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَ بَنِي إِسْرَائِيلَ لَا تَعْبُدُونَ إِلَّا اللَّهَ وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَاناً وَذِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسَاكِينِ وَقُولُوا لِلنَّاسِ حُسْناً وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ ثُمَّ تَوَلَّيْتُمْ إِلَّا قَلِيلاً مِّنكُمْ وَأَنتُم مُّعْرِضُونَ﴾[البقرة: ٨٣]

والقراءة المشهورة نصب (قليلاً) على الاستثناء، وهو استثناء تام موجب، وقرأ ابن مسعود (إلا قليلٌ) بالرفع ورويت عن أبي عمرو[3]، وهذه القراءة تخالف القاعدة النحوية الموجبة للنصب لهذا النوع من الاستثناء، وقد وجّه بعض النحويين رفعه على الصفة بأن (إلا) بمعنى (غَيْر)، أو عطف بيان[4]، إلا أننا لن نعدم تأويلات أخرى لكثير من النحويين يبقون (إلا) على ما هي عليه في دلالتها على الاستثناء؛ فقد أول بعضهم بأن رفعه بفعل محذوف كأنه قال: امتنع قليل[5] أو بأن يكونَ مبتدأ وخبرُه محذوفٌ أي: إلا قليلٌ منكم لم يَتَوَلُّوا[6]

(١) الكتاب، سيبويه (٢/ ٣٤٢) ويُنظر: شرح التسهيل، ابن مالك (٢/ ٢٦٦)، ابن الوردي، تحرير الخصاصة شرح ألفية ابن مالك (١/ ٦٣).
(٢) يُنظر: شرح شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح، ابن مالك (٤٢).
(٣) الدر المصون، السمين الحلبي (١/ ٤٩٦).
(٤) التبيان، العكبري (١/ ٨٥)، البحر المحيط، أبوحيان (١/ ٤٥٥) الدر المصون، السمين الحلبي (١/ ٤٧١).
(٥) التبيان، العكبري (١/ ٨٥).
(٦) التبيان، العكبري (١/ ٨٥)، اللباب، ابن عادل (٢/ ٢٤٣).

أو توكيداً للضمير المرفوع المستثنى منه[1] أو أنه بدلٌ من الضمير في (تَوَلَّيْتُم)، وجاز ذلك مع أنَّ الكلامَ لم يتقدَّمْ فيه نفيٌ؛ لأن (تَوَلَّيْتم) معناه النفيُ كأنه قال: لم تَفُوا بالميثاقِ إلا قليلٌ[2] وهذه التأويلات لا تخلو من بعد لتكلف التقدير فيها بما فيها القول بالبدل باعتبار تقدير النفي؛ لأن كل موجب كما يقول أبوحيان: «إذا أخذت في نفي نقيضه أو ضدّه، كان كذلك، فليجز: قام القوم إلا زيد، لأنه يؤوّل بقولك: لم تجلسوا إلا زيد، ومع ذلك لم تعتبر العرب هذا التأويل، فتبني عليه كلامها»[3]. وعدّ الرضي تأويل الألفاظ التي تجري مجرى النفي في غير نحو قلّ وأبى نادراً[4]، ولكنه يؤخذ من اللجوء لهذه التأويلات اعتبار حمل (إلا) بمعنى (غير) يدور في فلك التأويل النحوي أيضاً، وإلا ما احتاجوا إلى هذه التأويلات لو كان حملها على معنى (غير) لا تشوبه شائبة.

٣- قوله تعالى ﴿فَلَمَّا فَصَلَ طَالُوتُ بِالْجُنُودِ قَالَ إِنَّ اللَّهَ مُبْتَلِيكُم بِنَهَرٍ فَمَن شَرِبَ مِنْهُ فَلَيْسَ مِنِّي وَمَن لَّمْ يَطْعَمْهُ فَإِنَّهُ مِنِّي إِلَّا مَنِ اغْتَرَفَ غُرْفَةً بِيَدِهِ ۚ فَشَرِبُوا مِنْهُ إِلَّا قَلِيلًا مِّنْهُمْ ۚ﴾[البقرة:٢٤٩]

قرأ ابن مسعود، وأُبي والأعمش (إلا قليلٌ) بالرفع[5]، وله توجيهان أحدهما أن (إلا) صفة بمعنى (غير)، والآخر أن (إلا) استثنائية، وأما توجيهها صفة بمعنى (غير) فهو توجيه الأخفش[6] وابن الأثير[7] وأبي حيان[8].

---

(١) التبيان، العكبري (١/ ٨٥)، ولعل العكبري عنى بذلك أن يكون بياناً بدليل عبارته بعد ذلك بقوله: وسيبويه وأصحابه يسمونه نعتاً ووصفاً.

(٢) المحرر الوجيز، ابن عطية (١/ ١٧٣).

(٣) البحر المحيط، أبو حيان (١/ ٤٥٥).

(٤) يُنظر: شرح كافية ابن الحاجب، الرضي (٢/ ٩٥).

(٥) الكشف والبيان عن تفسير القرآن، الثعلبي (٦/ ٥٢٤) مفاتيح الغيب، الرازي (٦/ ٥١١) البحر المحيط، أبوحيان (٢/ ٢٧٥).

(٦) معاني القرآن، الأخفش (٢/ ٤٩٣).

(٧) البديع في علم العربية، ابن الأثير (١/ ٢١٧).

(٨) ارتشاف الضرب، أبوحيان (٢/ ٢٧٦).

وأما توجيهها استئنافية فعلى أحد أمرين كلٌّ منهما لا يخرجها عن معنى الاستثناء:

الأول: أن (قليل) مبتدأ والخبر محذوف على تقدير: إلا قليل منهم لم يشربوا، وهو منسوب للفراء[1]، وضعّفه أبو حيان بـ«أنه لا دليل على الخبر؛ لأن شربوا لا يدل على أن غيرهم لم يشربوا؛ ألا ترى أنه لو جاء هنا بخبر آخر غير لم يشربوا المقدر لأمكن؛ فيحتمل: إلا قليل اغترفوا غرفة»[2]. ولا يخفى إمكان القول بدلالة السياق عليه.

والثاني على أنه بدل على تأويل الاستثناء المنفي، يقول الزمخشري: «وهذا من ميلهم مع المعنى والإعراض عن اللفظ جانباً، وهو باب جليل من علم العربية؛ فلما كان معنى (فَشَرِبُوا مِنْهُ) في معنى فلم يطيعوه، حمل عليه، كأنه قيل: فلم يطيعوه إلا قليل منهم»[3]، فهو من النفي المؤول كما يقول ابن مالك: «لأن قبله ﴿فَمَن شَرِبَ مِنْهُ فَلَيْسَ مِنِّي﴾[البقرة: من الآية:٢٤٩] فبذلك صار (شربوا منه) بمعنى لم يكونوا منه»[4].

٤- قوله تعالى ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ وَأَنتُمْ سُكَارَىٰ حَتَّىٰ تَعْلَمُوا مَا تَقُولُونَ وَلَا جُنُباً إِلَّا عَابِرِي سَبِيلٍ حَتَّىٰ تَغْتَسِلُوا﴾ [النساء: من الآية ٤٣]

والظاهر في هذه الآية أن (إلا) على أصلها في إفادة الاستثناء سواء كان الاستثناء مفرّغاً أم كان استثناء من عامة المخاطبين أي لا تقربوا الصلاة في حال الجنابة، إلا ومعكم حال أخرى تعذرون فيها، وهي حال السفر كما يقول الزمخشري[5] وقد أجاز وجهاً آخر، وهو جعلها بمعنى (غير)؛ إذ قال: «ويجوز ألا يكون حالاً،

(١) التذييل والتكميل، أبوحيان (٨/ ١٥٤) وقد أشار الفراء في كتابه إلى ورود القراءة دون توجيه لها؛ ينظر: معاني القرآن، الفراء (١/ ١٦٦).

(٢) التذييل والتكميل، أبوحيان (٨/ ٢٠٤).

(٣) الكشاف، الزمخشري (١/ ٢٩٥) وينظر: إرشاد العقل السليم، أبو السعود (١/ ٢٤٣).

(٤) شرح التسهيل، ابن مالك (٢/ ٢٨١)، شرح الكافية الشافية، ابن مالك (٢/ ٧٠٩).

(٥) الكشاف، الزمخشري (١/ ٥١٤).

ولكن صفة، لقوله (جُنُباً) أي ولا تقربوا الصلاة جنباً غير عابري سبيل، أي جنباً مقيمين غير معذورين»[1] وقال: «والثاني: أنه منصوب على أنه صفةٌ لقوله: (جُنُباً)؛ وصفَهُ بـ(إلا) بمعنى (غير)؛ فظهر الإعرابُ فيما بعدها»[2].

٥- قوله تعالى ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَوْفُوا بِالْعُقُودِ ۚ أُحِلَّتْ لَكُمْ بَهِيمَةُ الْأَنْعَامِ إِلَّا مَا يُتْلَىٰ عَلَيْكُمْ غَيْرَ مُحِلِّي الصَّيْدِ وَأَنْتُمْ حُرُمٌ ۗ إِنَّ اللَّهَ يَحْكُمُ مَا يُرِيدُ﴾[المائدة:١]

وفي هذه الآية أجاز الفراء وأبوحيان رفع محل ما بعد (إلا)؛ يقول الفراء: «وقوله: ﴿إِلَّا مَا يُتْلَىٰ عَلَيْكُمْ﴾ في موضع نصب بالاستثناء ويجوز الرفع، كما يجوز: قام القوم إلا زيدا وإلّا زيد»[3]، وذلك «على الصفة لبهيمة»[4] وواضح أن هذا التوجيه مبني على رأيه في صلاحية الموقع للرفع، وإلا فغياب القرينة الإعرابية بسبب البناء لا يحوج إلى مخالفة الأصل، ويعكس لنا موقفه هذا استقرار هذا الاستعمال لديه، وأنه خرج من حدود التأويل النحوي إلى عدِّه ظاهرةً استعمالية.

٦- قوله تعالى ﴿فَلَوْلَا كَانَتْ قَرْيَةٌ آمَنَتْ فَنَفَعَهَا إِيمَانُهَا إِلَّا قَوْمَ يُونُسَ لَمَّا آمَنُوا كَشَفْنَا عَنْهُمْ عَذَابَ الْخِزْيِ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَمَتَّعْنَاهُمْ إِلَىٰ حِينٍ﴾[يونس:٩٨]

وقد رأى عدد من النحويين[5] أن تكون (إلا) في هذه الآية بمعنى (غير) في قراءة الرفع، يقول السيرافي: «ويجوز الرفع في: (قوم يونس) ونحوه على

(١) السابق.

(٢) الدر المصون، السمين الحلبي: ٣/ ٦٩٠.

(٣) معاني القرآن، الفراء (١/ ٢٩٨).

(٤) البحر المحيط، أبو حيان (٣/ ٤٢٩).

(٥) معاني القرآن وإعرابه، الزجاج (٣/ ٣٥)، معاني القرآن، الأخفش (١/ ١٢٣) شرح كتاب سيبويه، السيرافي (٣/ ٧١) مشكل إعراب القرآن، مكي (١/ ٣٥٤) التبيان، العكبري (٢/ ٦٨٦) إعراب القرآن، النحاس (٢/ ١٥٨) الهمع، السيوطي: ٢/ ٢٥١.

الصفة كأنه قال: هلّا كانت قريةٌ غيرُ يونس: كقوله: إلا الفرقدان»[1][2]، كما رأى بعضهم أن تكون (إلا) بمعنى الواو، وهو رأي أبي عبيدة[3] والزجاجي[4] على أنه يسوغ القول إن الرفع على البدل بتأويل الاستثناء المنفي، وقد أشار إليه عدد من النحويين والمفسرين[5]، يقول الزمخشري: «إِلَّا قَوْمَ يُونُسَ استثناء من القرى؛ لأنّ المراد أهاليها، وهو استثناء منقطع بمعنى: ولكن قوم يونس لما آمنوا. ويجوز أن يكون متصلاً والجملة في معنى النفي، كأنه قيل: ما آمنت قرية من القرى الهالكة إلا قوم يونس، وانتصابه على أصل الاستثناء، وقرئ بالرفع على البدل، هكذا روى عن الجرمي والكسائي»[6]، والنفي مستفاد من إفادة (لولا) التوبيخي لدخولها على الماضي، والتوبيخ يفيد الترك؛ وهي عند الهروي تفيد النفي حقيقة[7] وجعل هذه الآية من شواهدها، والجمهور حملوه على التوبيخ والتنديم، وهو يفيد الترك وعدم الوقوع؛ ولذا ظهر الاستدراك والعطف في قوله تعالى: ﴿وَلَٰكِن قَسَتْ قُلُوبُهُمْ﴾[8][9] أو كما قال الرضي: «لأن اللوم على ما فات دلالة على انتفائه»[10].

٧- قوله تعالى ﴿فَلَوْلَا كَانَ مِنَ الْقُرُونِ مِن قَبْلِكُمْ أُولُو بَقِيَّةٍ يَنْهَوْنَ عَنِ الْفَسَادِ فِي الْأَرْضِ إِلَّا قَلِيلاً مِّمَّنْ أَنجَيْنَا مِنْهُمْ ۗ وَاتَّبَعَ الَّذِينَ ظَلَمُوا مَا أُتْرِفُوا فِيهِ وَكَانُوا مُجْرِمِينَ﴾[هود:١١٦]

(١) من شاهد شعري سيأتي الحديث عنه لاحقاً في هذا البحث.
(٢) شرح كتاب سيبويه، السيرافي (٣/ ٧١).
(٣) مجاز القرآن، أبو عبيدة (٢٨٢).
(٤) الجمل في النحو، الزجاجي (١٧٧).
(٥) الفراء، معاني القرآن (١/ ١٦٧).
(٦) الكشاف، الزمخشري (٢/ ٣٧١).
(٧) الأزهية، الهروي (١٦٩).
(٨) أي في الآية ﴿فَلَوْلَا إِذْ جَاءَهُم بَأْسُنَا تَضَرَّعُوا وَلَٰكِن قَسَتْ قُلُوبُهُمْ وَزَيَّنَ لَهُمُ الشَّيْطَانُ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾[الانعام:٤٣]
(٩) ينظر: روح المعاني، الآلوسي (٤/ ١٤٣).
(١٠) شرح كافية ابن الحاجب، الرضي (٢/ ٩٦، ٨٧).

قرأ زيد بن علي: إلا قليلٌ بالرفع [1]، ووجّهه الجرمي [2] والأخفش [3]، والمبرد [4]، وابن الأثير [5] بأن تكون (إلا) بمعنى (غير)، يقول المبرد: «والنحويون يجيزون الرّفع في مثل هذا من الكلام وَلَا يجيزونه في القرآن لئَلَّا يُغير خطّ الْمُصحف، ورفعُه على الوصف كَمَا ذكرت لَك في الباب الَّذي قبله» [6][7].

ويمكن إبقاء (إلا) على أصلها في الدلالة على الاستثناء بتوجيه قراءة الرفع على البدل من جهة أنّ التحضيض تضمن النفي، فأبدل كما يبدل في صريح النفي كما يقول أبوحيان [8].

٨- قوله تعالى ﴿وَحَفِظْنَاهَا مِن كُلِّ شَيْطَانٍ رَّجِيمٍ ۝١٧ إِلَّا مَنِ اسْتَرَقَ السَّمْعَ فَأَتْبَعَهُ شِهَابٌ مُّبِينٌ ۝١٨﴾[الحجر:١٧-١٨]

فقد أجاز أبو حيان أن يكون (إلا من استرق) نعتاً على خلاف في ذلك كما يقول [9]، ويمكن إبقاء (إلا) على الاستثناء المتصل، والمعنى: فإنها لم تحفظ منه فأتبعه شهاب مبين، وقيل: هو استثناء منقطع، والمعنى: أنها حفظت منه [10]، ولذا لم نعدم توجيهات للنحاة في ضوء هذا المعنى؛ فقد أورد

(١) البحر المحيط، أبو حيان (٥/ ٢٧١).
(٢) ينظر: ارتشاف الضرب، أبوحيان (٣/ ١٥٢٨).
(٣) معاني القرآن، الأخفش (٢/ ٤٣٩).
(٤) المقتضب، المبرد (٤/ ٤١٦).
(٥) البديع في علم العربية، ابن الأثير (١/ ٢١٧).
(٦) وهو باب «باب ما تقع فيه (إلا) وما بعدها نعتاً بمنزلة (غير) وما أضيفت إليه» ينظر: المقتضب، المبرد (٤/ ٤٠٨).
(٧) المقتضب، المبرد (٤/ ٤١٦).
(٨) البحر المحيط، أبو حيان (٥/ ٢٧١) وينظر: معاني القرآن، الفراء (١/ ١٦٧) إرشاد العقل السليم، أبو السعود (٤/ ٢٤٧).
(٩) ينظر: البحر المحيط، أبو حيان (٥/ ٤٣٧).
(١٠) ينظر: البحر المحيط، أبو حيان (٥/ ٤٣٧) التفسير الكبير، الرازي (١٩/ ١٣٠).

العكبري ثلاثة أوجه لموضع (من)، وفي أيٍّ منها تبقى (إلا) على أصلها في الدلالة على الاستثناء أو بمعنى (لكن):

الأول: نصب على الاستثناء المنقطع. والثاني: جر على البدل: أي إلا ممن استرق[1]. والثالث: رفع على الابتداء. و(فأتبعه): الخبر، وجاز دخول الفاء فيه من أجل أن (من) بمعنى الذي، أو شرط[2]، وإن كان بعد الوجه الثاني لأن الكلام موجب، فالوجهان الأول والثالث سائغان.

٩- قوله تعالى ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا ۚ فَسُبْحَانَ اللَّهِ رَبِّ الْعَرْشِ عَمَّا يَصِفُونَ ﴿٢٢﴾﴾[الأنبياء:٢٢].

وهذه الآية استشهد بها النحويون[3] على استعمال (إلا) صفةً بمعنى (غير)؛ يقول سيبويه: «باب ما يكون فيه إلا وما بعده وصفاً بمنزلة مثل وغير وذلك قولك: لو كان مَعَنا رجلٌ إلاّ زيدٌ لغُلِبنا، والدليل على أنه وصف أنك لو قلت: لو كان معنا إلا زيدٌ لهلكْنا وأنت تريد الاستثناء لكنت قد أحلتَ. ونظير ذلك قوله عز وجل: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾ ونظير ذلك من الشعر قوله، وهو ذو الرُّمّة:

أُنيخَتْ فألقَتْ بَلْدةً فوقَ بَلدةٍ قليلٍ بها الأصواتُ إلاّ بُغامُها

(١) وقد أجازه الزجاج قبله؛ ينظر: معاني القرآن وإعرابه، الزجاج (٣/ ١٧٦).

(٢) التبيان، العكبري (٢/ ٧٧٨).

(٣) الكتاب، سيبويه (٢/ ٣٣٢) المقتضب، المبرد (٤/ ٤٠٨) معاني القرآن وإعرابه، الزجاج (٣/ ٣٨٨) معاني القرآن، الأخفش (١/ ١٢٣) الحجة، الفارسي (٤/ ٤٠) الإيضاح العضدي، الفارسي (٢٠٩) شرح كتاب سيبويه، الرماني (١/ ٥٠٥) المفصل، الزمخشري (٩٩) الإنصاف في مسائل الخلاف، ابن الأنباري (١/ ٢٢٠) البديع في علم العربية، ابن الأثير (١/ ٢١٦) التبيان، العكبري (٢/ ٩١٤) شرح المفصل، ابن يعيش (١/ ٥٦) الكافية، ابن الحاجب (٢٦) شرح التسهيل، ابن مالك (٢/ ٢٩٧) شرح الكافية الشافية، ابن مالك (٢/ ٧٠١) التذييل والتكميل، أبوحيان (٨/ ١٥٩) شرح الألفية، ابن الناظم (٢١٠) الجنى الداني، المرادي (٥١٨) توضيح المقاصد، المرادي (١/ ١٢٢) مغني اللبيب، ابن هشام (٦١٥)، تمهيد القواعد، ناظر الجيش (٥/ ٢١٨٨، ٢١٠٩) شرح ألفية ابن مالك، الأشموني (١/ ٥١٤).

كأنه قال: قليل بها الأصوات غيرُ بغامها، إذا كانت (غير) غيرَ استثناء»[1].
ومعنى الصفة هنا التأكيد[2].

وحملها على هذا المعنى يناسب سياق الآية، وهو إثبات عدم وجود الآلهة، وسياقها هو قوله تعالى ﴿أَمِ اتَّخَذُوا آلِهَةً مِّنَ الْأَرْضِ هُمْ يُنشِرُونَ ۝٢١ لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا ۚ فَسُبْحَانَ اللَّهِ رَبِّ الْعَرْشِ عَمَّا يَصِفُونَ ۝٢٢﴾ [الأنبياء:٢١-٢٢] يقول الطاهر بن عاشور: «هذه الآية استدلال على استحالة وجود آلهة غير الله بعد خلق السماوات والأرض؛ لأن المشركين لم يكونوا ينكرون أن الله هو خالق السماوات والأرض»[3]، والآية التي قبل هذه الآية والمصدرة بـ (أم) المنقطعة الدالة على الإضراب والانتقال - كما يقول ابن عاشور - هي انتقال من إثبات صدق الرسول صلى الله عليه وسلم وحجية دلالة القرآن إلى إبطال الإشراك، انتقالا من بقية الغرض السابق الذي تهيأ السامع للانتقال منه بمقتضى التخلص الذي في قوله تعالى: ﴿وَلَهُ مَن فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ ۚ وَمَنْ عِندَهُ﴾ [الأنبياء: من الآية ١٩] كما تقدم، إلى التمحض لغرض إبطال الإشراك وإبطال تعدد الآلهة[4]؛ ولذلك فتركيب (إلا الله) ليس معنى مؤسساً، بل معنى توكيدي للآلهة المراد نفي تعددها، وليس مقصوداً فيه الإخراج عما قبله؛ لأن الكفار يوقنون بأن الله خالق السموات والأرض، ويكفرون بوحدانيته؛ فالآية كما يقول ابن عاشور: «مسوقة لإثبات الوحدانية لا لإثبات وجود الصانع إذ لا نزاع فيه عند المخاطبين، ولا لإثبات انفراده بالخلق إذ لا نزاع فيه كذلك، ولكنها منتظمة على ما يناسب اعتقادهم الباطل لكشف خطئهم وإعلان باطلهم»[5]، وعدم

(١) الكتاب، سيبويه (٢/ ٣٣١-٣٣٢).
(٢) يُنظر: شرح التسهيل، ابن مالك (٢/ ٢٩٨) مغني اللبيب، ابن هشام (١٠٠).
(٣) التحرير والتنوير، ابن عاشور (١٧/ ٣٩).
(٤) السابق.
(٥) التحرير والتنوير، ابن عاشور (١٧/ ٣٩).

الفساد دليل على امتناع تعدد الآلهة[1] وهو من المذهب الكلامي في الحجاج[2]؛ فهي «دليل قاطع على وحدانيته جل جلاله، وتمام الدليل أن تقول: لكنهما لم تفسدا فليس فيهما آلهة غير الله»[3]، فالمعنى إذاً هو ما استُند إليه في توجيه الأداة، والنصب على الاستثناء في هذه الآية ممتنع من قبل عدم تحقق معنى إخراج المستثنى ممّا قبله؛ «لأن (آلهة) ليس بعامٍّ عمومَ الاستغراق، فيندرج فيه ما بعد (إلا)»[4]؛ «لأنّ الجمع المنكور ليس بعامّ لما تقدّم، لأنّه نكرة في سياق الإثبات فليس بعامّ؛ ولذلك يصحّ إخراجه من الجمع المعرّف نحو: جاءني رجال من الرجال دون العكس، وإذا كان آلهة جمعاً منكّراً لم يعمّ جميع الأفراد، فلم يكن اسم الله مخرجاً عنها، وإذا لم يكن مخرجاً لم يكن استثناء فيتعيّن للصفة»[5]. إضافة إلى أنه يترتب على الاستثناء فسادٌ في المعنى؛ إذ يؤول المعنى إلى «لو كان فيهما آلهة، ولم يكن الله في تلك الآلهة لفسدتا، وهو غير مستقيم؛ لأنّه يلزم عنه لو كان فيهما آلهة فيها الله لم تفسدا، وذلك باطل»[6]، كما أن البدل في الآية ممتنع أيضاً، وقد نبَّه كثيرٌ من النحويين على امتناعه[7]؛ لأنّ الكلام موجب؛ فيؤول التقدير إلى «لو كان فيهما الله لفسدتا، وهذا فاسد»[8]؛ لأن البدل في نية طرح الأول، يقول

(١) التحرير والتنوير، ابن عاشور (١٧/ ٣٩) وينظر: شرح التصريح، الأزهري (٢/ ٤٢٠).
(٢) يُنظر: تحرير التحبير، ابن أبي الإصبع (١١٩)، نهاية الأرب، النويري (٧/ ١١٤).
(٣) خزانة الأدب، البغدادي (١/ ٣٦٤).
(٤) التذييل والتكميل، أبو حيان (٨/ ٢٩٧) وينظر: التبيان، العكبري (٢/ ٩١٥)، مغني اللبيب، ابن هشام (٩٩).
(٥) الكناش، أبو الفداء (١/ ٢٠٣).
(٦) تمهيد القواعد، ناظر الجيش (٥/ ٢١٨٩).
(٧) نُسب إلى المبرد تجويز البدل، وردَّه النحويون؛ ينظر: ارتشاف الضرب، أبو حيان، (٣/ ١٥٢٨)التذييل والتكميل، أبوحيان (٨/ ٢٨٨)، مغني اللبيب، ابن هشام (٩٩)، تمهيد القواعد، ناظر الجيش (٥/ ٢١٨٨) ولم يشر المبرد إلى جواز ذلك عند تحليله لهذه الآية؛ ينظر: المقتضب، المبرد (٤/ ٤٠٨).
(٨) شرح كتاب سيبويه، السيرافي (٣/ ٧٨) وينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف، ابن الأنباري (١/ ٢٢٠) التبيان، العكبري (٢/ ٩١٤) شرح المفصل، ابن يعيش (٢/ ٧٣)التذييل والتكميل، أبو حيان (٨/ ٢٩٠) مغني اللبيب، ابن هشام (٩٩)، تمهيد القواعد، ناظر الجيش (٥/ ٢١٨٨).

الزمخشري: «فإن قلت: ما منعك من الرفع على البدل؟ قلت: لأنّ (لو) بمنزلة (إنْ) في أنّ الكلام معه موجب، والبدل لا يسوّغ إلا في الكلام غير الموجب، كقوله تعالى ﴿وَلَا يَلْتَفِتْ مِنكُمْ أَحَدٌ إِلَّا امْرَأَتَكَ﴾[هود: من الآية: ٨١]؛ وذلك لأنّ أعمَّ العامّ يصحُّ نفيه ولا يصحُّ إيجابه، والمعنى: لو كان يتولاهما ويدبر أمرهما آلهة شتى غير الواحد الذي هو فاطرهما لفسدتا»[١]، والتركيب يدل على أمرين كما يقول الزمخشري: «أحدهما: وجوب ألا يكون مدبرهما إلا واحداً، والثاني: ألا يكون ذلك الواحد إلا إياه وحده، لقوله إِلَّا اللَّهُ»[٢].

كما قيل في هذه الآية إن (إلا) في موضع سوى، وهو منسوب إلى الفراء[٣]؛ يقول: «وقوله: لَوْ كانَ فِيهِما آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتا [٢٢] إلا فِي هَذَا الموضع بِمنزلة سوى كأنك قلت:

لو كَانَ فيهما آلهة سوى (أو غير) الله لفسد أهلهما (يعني أهل السماء والأرض)»[٤]، وقيل أيضاً (إلا) بمعنى (بدل) «ذكره ابن الصائغ، وخرج عليه: آلهة إلا الله، أي بدل الله أو عِوَضه، وبه يخرج عن الإشكال المذكور في الاستثناء وفي الوصف بـ(إلا) من جهة المفهوم»[٥]، وكلاهما تفسير للمعنى المؤدّى بتوجيه (إلا) بمعنى (غير).

وهذه الآية هي أكثر شواهد هذا الاستعمال دوراناً في كتب النحويين تبعاً لسيبويه، وإن استنبط منها بعض النحويين المتأخرين اشتراط سيبويه عدم صحة الاستثناء في استعمالها بمعنى (غير)، وهو غير دقيق؛ ذلك أن سيبويه يؤصل لهذه الظاهرة باستعمال أبرز صورها فيما يبدو - كما سبق أن أشرت في مطلع الحديث

(١) الكشاف، الزمخشري (٣/ ١١٠).
(٢) السابق.
(٣) الجامع لأحكام القرآن، القرطبي (١١/ ٢٧٩).
(٤) معاني القرآن، الفراء (٢/ ٢٠٠).
(٥) معترك الأقران، السيوطي (٢/ ٦٠).

عن هذا الاستعمال؛ إذ يمكن القول إن الآية الكريمة موضع الشاهد والمثال الذي ذكر لا يصح فيه الاستثناء أساساً، وسبب ذلك - كما يقول أبو حيان - «أن رجلاً في قولك لو كان معنا رجل ليس عامًّا استغراقيًّا، وإنما هو مطلق، فعمومه عموم بدل، فلا يصح الاستثناء منه. وكذلك قوله تعالى ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ﴾ لا يصح النصب فيه على الاستثناء؛ لأن (آلهة) ليس بعامٍّ عموم الاستغراق، فيندرج فيه ما بعد (إلا) بل هو عامٌّ عموم البدل»[1]، وهذا يمنع تطرق احتمال إمكانية توجيه (إلا) على أصلها في الدلالة على الاستثناء، وهو ما دفع سيبويه للاستشهاد بها لتأصيل الظاهرة، وإذا لم يتطرق الاحتمال إلى الدليل فهو مستمر وصالح للاستشهاد وتأصيل الظاهرة اللغوية.

١٠- قوله تعالى ﴿الَّذِينَ أُخْرِجُوا مِن دِيَارِهِم بِغَيْرِ حَقٍّ إِلَّا أَن يَقُولُوا رَبُّنَا اللَّهُ ۗ وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ بَعْضَهُم بِبَعْضٍ لَّهُدِّمَتْ صَوَامِعُ وَبِيَعٌ وَصَلَوَاتٌ وَمَسَاجِدُ يُذْكَرُ فِيهَا اسْمُ اللَّهِ كَثِيرًا ۗ وَلَيَنصُرَنَّ اللَّهُ مَن يَنصُرُهُ ۗ إِنَّ اللَّهَ لَقَوِيٌّ عَزِيزٌ﴾[الحج: ٤٠]

وقد أجاز ذلك أبو حيان[2] في هذه الآية أن تكون (إلا) بمعنى (غير)؛ صفة، وهو من الاستثناء المنقطع عند سيبويه: «أي ولكنهم يقولون: ربُنا الله»[3]، وبالإضافة إلى تقدير المصدر المؤول نصباً على الاستثناء، قدّر الفراء والزجاج وغيرهما[4] المصدر المؤول (أن يقولوا) بالجر بدلاً من (بغير حق)؛ يقول الفراء: «فإن شئت جعلت قوله: ﴿إِلَّا أَن يَقُولُوا رَبُّنَا اللَّهُ ۗ﴾ في موضع خَفض تَردَّه عَلَى

(١) التذييل والتكميل، أبوحيان (٨/ ٢٩٧).

(٢) البحر المحيط، أبوحيان (٦/ ٣٤٦).

(٣) الكتاب (٢/ ٣٢٥) وينظر: شرح الكتاب للسيرافي (٣/ ٧٢) التعليقة، الفارسي (٢/ ٥٧)شرح كتاب سيبويه، الرماني (١/ ٤٨٥) المحرر الوجيز، ابن عطية (٤/ ١٢٤) التبيان، العكبري (٢/ ٩٤٤) الجامع لأحكام القرآن، القرطبي (١٢/ ٦٩).

(٤) ينظر: معاني القرآن، الفراء (٢/ ٢٢٧) معاني القرآن وإعرابه، الزجاج (٣/ ٤٣٠)جامع البيان، الطبري (١٦/ ٥٧٧) وعدّ الزمخشري البدلَ من (حق)، ينظر الكشاف، الزمخشري (٣/ ١٦٠) وهو يؤدي إلى فساد المعنى كما وضحه أبوحيان؛ ينظر البحر المحيط، أبوحيان (٦/ ٣٤٦).

الباء في (بِغَيْرِ حَقٍّ) وإن شئت جَعلت (أنْ) مستثناةً»[1]، ويشكل عليه أن الاستثناء موجب، والبدل إنما يكون في المنفي كما هو مقرر لدى النحويين، ولذا أشار الألوسي إلى تأول معنى النفي فيه؛ فقال: «و(أنْ) وما بعدها في تأويل مصدر بدل منه لما في (غير) من معنى النفي، وحاصل المعنى لا موجب لإخراجهم إلا التوحيد... وجوز أن يكون الإبدال من (غير) وفي (أُخرجوا) معنى النفي أي لم يقروا في ديارهم إلا بأن يقولوا إلخ»[2].

وتأويل معنى الصفة الذي أجازه أبوحيان لم تدع القرينة الإعرابية إليه، وإبقاء التركيب على أصله في إفادة معنى الاستثناء ولاسيما توجيه النصب على أصل الباب يسير وفق مقتضى البلاغة، يقول الطاهر بن عاشور موضحاً دلالة الاستثناء والغرض البديعي الذي يفيده التركيب: «والاستثناء في قوله: ﴿إِلَّا أَن يَقُولُوا رَبُّنَا اللَّهُ﴾ استثناء من عموم الحق، ولما كان المقصود من الحق حقا يوجب الإخراج، أي الحق عليهم، كان هذا الاستثناء مستعملاً على طريقة الاستعارة التهكمية، أي إن كان عليهم حق فهو أن يقولوا ربنا الله، فيستفاد من ذلك تأكيد عدم الحق عليهم بسبب استقراء ما قد يتخيل أنه حق عليهم. وهذا من تأكيد الشيء بما يوهم نقضه. ويسمى عند أهل البديع تأكيد المدح بما يشبه الذم...»[3] فإبقاؤه على أصل الاستثناء يحقق المعنى المراد، وله وجه سائغ في التوجيه دون الخروج على أصل القاعدة واللجوء إلى التأويل وقد عبر الرماني عن وجه الاستثناء فيه بقوله: «ووجه رجوعه إلى أصل الاستثناء أنه بمنزلة: الذي أخرجوا من ديارهم بغير سبب إلا قولهم: ربنا الله، كأنه قيل: ليس لإخراجهم سبب إلا هذا»[4].

١١- قوله تعالى ﴿وَالَّذِينَ يَرْمُونَ أَزْوَاجَهُمْ وَلَمْ يَكُن لَّهُمْ شُهَدَاءُ إِلَّا أَنفُسُهُمْ

(١) معاني القرآن، الفراء (٢/ ٢٢٧).
(٢) روح المعاني، الآلوسي (٩/ ١٥٥).
(٣) التحرير والتنوير، ابن عاشور (١٧/ ٢٧٥).
(٤) شرح كتاب سيبويه، الرماني (١/ ٤٨٥).

فَشَهَادَةُ أَحَدِهِمْ أَرْبَعُ شَهَادَاتٍ بِاللَّهِ ۙ إِنَّهُ لَمِنَ الصَّادِقِينَ ۝٦﴾[النور:٦]

أجاز فيه بعض النحويين[١] أن يكون الرفع على الصفة بتأويل (إلا) بمعنى (غير)؛ يقول العكبري: «قوله تعالى: (إلا أنفسهم): هو نعت لشهداء، أو بدل منه، ولو قرئ بالنصب لجاز على أن يكون خبر كان، أو على الاستثناء. وإنما كان الرفع أقوى؛ لأن (إلا) هنا صفة للنكرة»[٢]، ولا يخفى أن الظاهر أن (أنفسهم) بدل من شهداء.

١٢- قوله تعالى ﴿قُل لَّا يَعْلَمُ مَن فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ الْغَيْبَ إِلَّا اللَّهُ ۚ وَمَا يَشْعُرُونَ أَيَّانَ يُبْعَثُونَ ۝٦٥﴾[النمل:٦٥]

وفي هذه الآية أيضاً أجاز العكبري وأبوحيان[٣] أن تكون (إلا) بمعنى (غير)؛ صفةً لـ(مَنْ)، والتوجيه الظاهر للاستثناء في هذه الآية أن يكون على البدل بأن يكون لفظ الجلالة (الله) بدلاً من (مَن) أو أن يكون مفرّغاً فيكون (الغيب) بدلاً من (مَن)[٤].

١٣- قوله تعالى ﴿وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ لِأَبِيهِ وَقَوْمِهِ إِنَّنِي بَرَاءٌ مِّمَّا تَعْبُدُونَ ۝٢٦ إِلَّا الَّذِي فَطَرَنِي فَإِنَّهُ سَيَهْدِينِ ۝٢٧﴾[الزخرف: ٢٦-٢٧]

أجاز بعض النحويين والمفسرين[٥] أن تكون (إلا) بمعنى (غير)؛ قال الزمخشري: «الَّذِي فَطَرَنِي فيه غير وجه:... وأن تكون (إلَّا) صفة بمعنى (غير)، على أن (ما) في ما تعبدون موصوفة، تقديره: إنني براء من آلهة تعبدونها غير الذي فطرني...»[٦]، وإبقاء التركيب على أصل (إلا) في دلالة الاستثناء يقبله

(١) التبيان، العكبري (٢/ ٩٦٥) الدر المصون، السمين الحلبي (٨/ ٣٨٤) البرهان، الزركشي (٤/ ٢٣٩).

(٢) التبيان، العكبري (٢/ ٩٦٥).

(٣) التبيان، العكبري (٢/ ١٠١٢) البحر المحيط، أبوحيان (٧/ ٨٧) وعدّ الاستثناء متصلاً في هذا التوجيه، ومنقطعاً في توجيه البدل.

(٤) يُنظر: شرح التسهيل، ابن مالك (٢/ ٢٨٨) البحر المحيط، أبوحيان (٣/ ٣٩٩) مغني اللبيب، ابن هشام (٥٨٧).

(٥) يُنظر: البحر المحيط، أبو حيان (٨/ ١٣) الدر المصون، السمين الحلبي (٩/ ٥٨٢) إرشاد العقل السليم، أبوالسعود (٨/ ٤٤) روح المعاني، الآلوسي(١٣/ ٧٧).

(٦) الكشاف، الزمخشري (٤/ ٢٤٦).

المعنى؛ فقد أجاز الزجاج[1] أن تكون (إلا) بمعنى (لكن)، والمقصود بذلك أن الاستثناء منقطع، فالموصول -سواء قيل باتصال الاستثناء أو انقطاعه[2] - محل نصب على الاستثناء، وقد أجاز فيه بعض النحاة والمفسرين أن يكون الموضع للبدل؛ كما يقول الزمخشري[3]، ويبدو أن توجيهه بالبدلية مبني على تأول معنى النفي؛ فقد نقل عنه أبو حيان « كون بريء، فيه معنى الانتفاء، ومع ذلك فهو موجب لا يجوز أن يفرغ لما بعد (إلا)»[4].

١٤- قوله تعالى ﴿الَّذِينَ يَجْتَنِبُونَ كَبَائِرَ الْإِثْمِ وَالْفَوَاحِشَ إِلَّا اللَّمَمَ ۚ إِنَّ رَبَّكَ وَاسِعُ الْمَغْفِرَةِ ۚ هُوَ أَعْلَمُ بِكُمْ إِذْ أَنشَأَكُم مِّنَ الْأَرْضِ وَإِذْ أَنتُمْ أَجِنَّةٌ فِي بُطُونِ أُمَّهَاتِكُمْ ۖ فَلَا تُزَكُّوا أَنفُسَكُمْ ۖ هُوَ أَعْلَمُ بِمَنِ اتَّقَىٰ ﴿٣٢﴾﴾[النجم:٣٢]

أجاز بعض النحويين والمفسرين أن تكون (إلا) صفة[5]، وقيل (إلا) بمعنى الواو[6]، ونقل ابن فارس عن الفراء أن استثناء الشيء ممّا ليس منه يجيء للاختصار؛ يقول: « كَانَ الفرّاء يقول: استثنى الشيء من الشيء لَيْسَ منه على الاختصار، ومن ذَلِكَ هذه الآية. ثُمَّ قال: وَفِي كتاب الله جل ثناؤه: ﴿وَالْفَوَاحِشَ إِلَّا اللَّمَمَ﴾ قال: هو مختصر، معناه إلا أن يصيب الرجلُ اللمم، واللمم الذنوب. والله جلّ ثناؤه لا يأذن في قليل الذنب ولا كثيره. قال: ومما جاء في شعر العرب قول أبي خراش:

نجا سالمٌ والنفسُ منه بشدقه ... ولَمْ ينجُ إلا جفنَ سيفٍ ومِئْزَرا[7]

فاستثنى الجفن والمئزر وليسا من سالم، وإنما هَذَا عَلَى الاختصار»[8]، وهو

(١) معاني القرآن وإعرابه، الزجاج (٤/ ٤٠٩).
(٢) يُنظر: البحر المحيط، أبو حيان (٨/ ١٣).
(٣) الكشاف، الزمخشري (٤/ ٢٤٦).
(٤) يُنظر: البحر المحيط، أبوحيان (٨/ ١٣).
(٥) الكشاف، الزمخشري (٤/ ٤٢٦) البحر المحيط، أبوحيان (٨/ ١٦٢) الدر المصون، السمين الحلبي (١٠/ ١٠٠) اللباب، ابن عادل (١٨/ ١٩٥).
(٦) الجامع لأحكام القرآن، القرطبي (١٧/ ١٠٩).
(٧) البيت منسوب إلى حذيفة بن أنس في ديوان الهذليين (٣/ ٢٢).
(٨) الصاحبي، ابن فارس (٩٥)، ولم أقف عليه في كتاب الفراء في موضع ذكر الآية ومعناها؛ معاني القرآن،

تفسير للمعنى وتمثيل[1]، والوجه الظاهر لـ(اللمم) أن يكون مستثنى، سواء قُدّر الاستثناء متصلاً أو منقطعاً باعتبار أن «اللّمم ليس من الكبائر، وهو في التمثيل: إلا أن يلمّوا من غير الكبائر والفواحش»[2]، فتكون (إلا) باقيةً على أصلها.

١٥- قوله تعالى ﴿لَا يَذُوقُونَ فِيهَا الْمَوْتَ إِلَّا الْمَوْتَةَ الْأُولَىٰ ۖ وَوَقَاهُمْ عَذَابَ الْجَحِيمِ ۝٥٦﴾[الدخان:٥٦]

وهذه الآية أيضاً كما مر بنا فيما سبقها قيل في توجيهها حمل (إلا) على معنى (غير)، فضلاً عن إبقائها على الأصل؛ فالاستثناء متصل أو منقطع[3]، ومعناه منقطعاً كما يقول أبو حيان: «أي لكن الموتة الأولى ذاقوها في الدنيا، وذلك تنبيه على ما أنعم به عليهم من الخلود السرمدي، وتذكير لهم بمفارقة الدنيا الفانية إلى هذه الدار الباقية»[4].

ومن خلال التحليل النحوي لهذه المواضع السالف ذكرها وإنعام النظر في أقوال النحويين والمفسرين عليها يتّضح إمكان تأويلها؛ إبقاءً لـ (إلا) على معناها الأصلي، بل كان القول بمعنى الاستثناء في عددٍ منها هو الوجهَ، وقد بدا القول بتوجيهها على معنى (غير) بعيداً في بعض المواضع ولا تحتمله بلاغة النظم، عدا الآية الكريمة من سورة الأنبياء ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا ۚ﴾؛ إذ كان توجيه (إلا) بمعنى (غير) وجهاً نحويّاً بمقتضى البلاغة، وكان إبقاؤها فيها على الأصل مخالفاً للمعنى والصناعة.

واستكمالاً للنظر في مقولات النحويين يحسن بنا الوقوف على ما ورد في استعمالها في الشعر فيما نقلته كتبهم.

الفراء (٣/ ١٠٠).

(١) ينظر: مجاز القرآن، أبو عبيدة (١/ ١٣٧،٢/ ٢٣٧).

(٢) مجاز القرآن، أبو عبيدة (١٣٧).

(٣) ينظر: الدر المصون، السمين الحلبي (٥/ ١٥١).

(٤) البيت منسوب إلى حذيفة بن أنس في ديوان الهذليين (٣/ ٢٢).

استعمال (إلا) بمعنى (غير) في الشعر:

حفلت كتب النحو بجملة من الشواهد الشعرية التي وردت شواهد على استعمالها بمعنى (غير) عند بعضهم، ولم تخلُ من توجيهها على غير هذا الاستعمال عند آخرين، وهي ما يأتي:

١- قول ذي الرمّة:

أُنيخَتْ فألقَتْ بَلْدةً فوقَ بَلدةٍ قليلٍ بها الأصواتُ إلاّ بُغامُها[١]

وقد استشهد سيبويه – والنحويون بعده[٢] – بهذا البيت على هذا الاستعمال؛ إذ قال موضحاً دلالة التركيب «كأنه قال: قليلٍ بها الأصوات غيرُ بغامها، إذا كانت غيرُ غيرَ استثناء»[٣].

ويمكن تأويل (قليل) بمعنى النفي[٤]؛ فيكون رفع (بغامها) على البدل من الأصوات وتكون (إلا) باقية على أصلها في الاستثناء، والمعنى يختلف تبعاً للتوجيه؛ يقول السيرافي موضحاً الفرق المعنوي بينهما «ففيه وجهان: أحدهما: ما قاله سيبويه، وإذا كان على ما قاله فقد أثبت بها أصواتاً قليلة، وجعل (إلا بغامها) نعتاً للأصوات.

والوجه الثاني: أن يكون (قليل) بمعنى النفي فيكون بمعنى: ما بها أصوات إلا بغامها، وهو استثناء وبدل صحيح»[٥]، ويبدو أن الوجه الثاني هو الأنسب؛

---

(١) شعر ذي الرمة شرح الباهلي، تحقيق: عبد القدوس أبو صالح (٢/ ١٠٠٤) والبلدة الأولى: صدر الناقة، والبلدة الثانية: المكان من الأرض؛ يُنظر: العمدة في محاسن الشعر وآدابه، ابن رشيق (١/ ٣٢٢).

(٢) المقتضب، المبرد (٤/ ٤٠٩) معاني القرآن، الأخفش(١/ ١٢٣) الأصول، ابن السراج(١/ ٢٨٦) شرح كتاب سيبويه، الرماني (١/ ٥٠٦) التذييل والتكميل، أبو حيان (٨/ ٢٨٥،٢٨٣) مغني اللبيب، ابن هشام (١٠٠) المساعد، ابن عقيل (١/ ٥٧٩).

(٣) الكتاب، سيبويه (٢/ ٣٣٢) وينظر: المقتضب، المبرد (٤/ ٤٠٩) الأصول، ابن السراج (١/ ٢٨٦).

(٤) ينظر: شرح كتاب سيبويه، السيرافي (١/ ٧٢، ٢٠٤) مغني اللبيب، ابن هشام (٤١٧).

(٥) شرح كتاب سيبويه، السيرافي (٣/ ٧٨) وينظر: شرح كافية ابن الحاجب، الرضي (٢/ ١٢٩).

ذلك أن قرينة المقام تقوي قرينة الاستعارة المانعة من إرادة المعنى الأصلي؛ يقول ذو الرمة:

أَلاَ خَيَّلَتْ مَيٌّ وَقَدْ نَامَ صُحْبَتِي ... فَمَا نَفَّرَ التَّهْوِيمَ إِلاَّ سَلاَمُهَا

طروقاً وجلبُ الرَّحلِ مشدودةٌ به ... سَفِينَةُ بَرٍّ تَحْتَ خَدي زمَامُهَا

أنيختْ فألقتْ بلدةً فوقَ بلدةٍ ... قَلِيلٍ بِهَا الأَصْوَاتُ إِلاَّ بُغَامُهَا

فالشاعر يصور حالته وقد هجع الليل ونام صحبه، وطرقه خيال محبوبته الذي أقضّ مضجعه وكان قد نزل على ناقته آخر الليل، ووضع زمامها تحت خده ونام[1] فالسياق في البيتين الثاني والثالث وصف للناقة، وأن الليل غارق في سكونه، وأن لا صوت في تلك البلدة إلا صوت ناقته واستعار له صوت البغام في رقته وضعفه، وهو أنسب من إثبات وجود أصوات غير صوت ناقته، وقد هجع الليل واستقر سكونه، وإذا كان الأمر كذلك فالأنسب إبقاء (إلا) على الاستثناء ونفي جميع الأصوات إلا صوت ناقته الذي استعار له صوت البغام، وهذا الوجه أنسب في تأدية المعنى، ولو حمل الأداة على معنى (غير) لأثبت وجود أصوات غير صوت الناقة، ولكانت استعارته صوت البغام للناقة أقلَّ في تصوير المعنى وحيويته.

على أن الشلوبين – فيما نُقل عنه– استنبط من المقام ما يمنع هذا الوجه؛ فقال: «لا يتصور البدل في هذا؛ لأنه يؤول إلى التفريغ وذلك فاسد؛ ألا ترى أنه لم يُرد أنْ يقول ما بها إلا بغامها، وكيف يقول ذلك وبها القائل والراحلة ورَحْلها، وإنما أراد ما بها صوت مغاير لبغامها»[2] مع أنّ الشاعر في مطلع القصيدة – السالف ذكره – صوّر سكون الراحلة حين أشار إلى نوم صحبته وتنفير خيالها لنومه، ويُؤخذ منه في كلا الحالين أن المقام له دور رئيس في تحديد المعنى وأن توافر شروط حملها بمعنى (غير) لا يكفي دون سند المعنى باستمداد من المقام.

(١) ينظر: شرح أبيات مغني اللبيب، ابن هشام (٢/ ١٠١).

(٢) ينظر: شرح التسهيل، ابن مالك (٢/ ٣٠٠).

٢- قول عمرو بن معد يكرب:

وَكُلُّ أخٍ مُفارِقُــهُ أَخُــوه لعَمْـرُ أبيـكَ إلا الفَرْقَدانِ[١]

وهـذا البيـت مـن شـواهد النحويـين[٢] أيضـاً المؤسسـة لقاعـدة حمـل (إلا) بمعنـى (غـير)؛ ذكـره سـيبويه في البـاب الذي عقـده لتأصيل هذا الاسـتعمال، وفسّر معنـاه قائلاً: «كأنـه قـال: وكلُّ أخ غـيرُ الفرقديـن مفارقُـه أخـوه، إذا وصفتَ بـه كُلاً كما قال الشـّماخ:

وكلُ خليـلٍ غـيرُ هاضـم نفسِـه لوصـلِ خليلٍ صـارمٌ أو مُعـازرُ»[٣]

والمعنـى في الشـاهد مبنـي عـلى الاسـتثناء وفـق رؤيـة الشـاعر للحيـاة فـ«هـذا الشـاعر الجاهـلي لا يقـول بالبعـث ولا بفنـاء الدنيـا»[٤]، وأوّلـه الخليـل عـلى حـذف الخـبر، والمعنـى: والفرقـدان يختلفـان؛ إبقـاءً لمعنـى (إلا) عـلى الأصـل[٥].

والكوفيـون -كـما يقـول ابـن الأنبـاري[٦] - يحتجـون بـه عـلى مجـيء (إلا) بمعنـى (الـواو)، ويـرده البصريـون بـأن (إلا) بمعنى (غـير) أو بمعنى (لكن)، ونسـب الأزهري إلى الفـراء أن الـكلام في معنى الجحد، كأنـه قال: ما أحدٌ إلا مُفارقُه أَخُـوه إلا الفرقدان[٧]؛ فيكـون على البـدل، و(إلا) عـلى أصلها في معنى الاسـتثناء.

---

(١) شعر عمرو بن معدي كرب، الزبيدي، جمع وتنسيق: مطاع الطرابيشي (١٧٨).

(٢) معاني القرآن، الأخفش(١/ ١٢٤) شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي (٢/ ٥٩) شرح التسهيل، ابن مالك (٢/ ٣٠٠) التذييل والتكميل، أبو حيان (٨/ ٢٨٦) المفصل، الزمخشري (٩٩)، شرح المفصل، ابن يعيش (٢/ ٧٢) شرح كافية ابن الحاجب، الرضي (٢/ ١٢٩، ١٣١) التذييل والتكميل، أبو حيان (٨/ ٢٨٣، ٢٩٦) مغني اللبيب، ابن هشام (١٠١)، المقاصد الشافية، الشاطبي (٣/ ٣٤٧) الهمع، السيوطي (٢/ ٢٧٠).

(٣) الكتاب، سيبويه (٢/ ٣٣٤، ٣٣٥)، ولم أجد هذا البيت في ديوان الشماخ، وقد أورد محقق الديوان قطعة من قصيدة يرى أنها سقطت من نسخ الديوان، وجمعها من مصادر مختلفة كما يقول، وهي من البحر الطويل، ورويُّها الراء كما في بيت الشاهد؛ ينظر: ديوان الشماخ :ص (٤٤٠).

(٤) شرح كتاب سيبويه، السيرافي (٣/ ٧٩).

(٥) ينظر: الجمل في النحو، الفراهيدي (١٧٧، ٣١٨).

(٦) الإنصاف في مسائل الخلاف، ابن الأنباري (١/ ٢١٧-٢١٨) وقد أورده ابن الأنباري في المسألة الخامسة والثلاثين الموسومة بـ: هل تكون (إلا) بمعنى الواو، ويُنظر لتخريجات البيت - بما فيها من تأويلات بعيدة، مثل تقدير: إلا أن يكون الفرقدان - خزانة الأدب، البغدادي (٣/ ٤٢١ وما بعدها).

(٧) تهذيب اللغة، الأزهري(١٥/ ٣٠٥) ولم أقف عليه في كتابه معاني القرآن.

٣- قول الشاعر:

لَـــدَمٌ ضائِـــعٌ تغيّـــب عنـــه أقربـــوه إلاّ الصَّبـــا والجنـــوبُ

وهـو شـاهد عـلى حملهـا عـلى معنـى (غـير) في الاسـتثناء المنقطـع، ودليـلٌ عنـد مـن ردَّ عـلى القائلـين بـشرط صحـة الاسـتثناء بـأن المقصـود الاسـتثناء في عمومـه، وأن مـا لم يتحقـق فيـه شرط الاسـتثناء يمكـن حملـه عـلى المنقطـع؛ « فـ (أقربـوه) موصـوف بـ (إلا الصبـا والجنـوب) وهمـا ليسـا مـن جنـس الأقربـين، وهـو قابـل للتأويـل وإبقاء الأداة عـلى معناهـا الأصـلي؛ وذلـك بتأويـل النفـي؛ « لأن تغيّـب بمعنى لم يحـضر »[١] مع أنـه يلـزم منـه «حمـل المثبـت عـلى المنفـي بـضرب مـن التأويـل والإبـدال في المنقطـع»، أو أنَّ (إلا) بمعنـى (لكـن) والتقديـر: لكـن الصبـا والدبـور لم يتغيبـا عنـه[٢].

واللافـت للنظـر أن هذا البيت مجهـول القائل عند أكثـر النحاة[٣]، ويشـيرون إلى أن الأخفـش أنشـد القصيـدة مرفوعة[٤]؛ لمنع احتـمال النصب على الاسـتثناء، مـع أنه ورد في بعـض كتـب النحويـين بلفظ (الدبـور) بدل الجنـوب؛ ويدلّ ذلـك على صعوبـة الاهتداء إلى القصيـدة أو المقطوعـة التـي ورد فيها البيـت حتى يرتفع احتـمال النصب.

٤- قول الأخطل:

وبالصّرِيمَـةِ مِنْهـا مَنْـزِلٌ خَلـقٌ عـافٍ تَغَـيَّرَ إلا النُّـؤْيُ والوَتَـدُ[٥]

(١) شرح التسهيل، ابن مالك (٢/ ٢٨١) شرح الكافية الشافية، ابن مالك (٢/ ٧١٠) شرح ألفية ابن مالك، ابن الناظم (٢١٦).

(٢) شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح (٤٣) المقاصد النحوية، الشاطبي (٣/ ١٠٨٥).

(٣) نسبه أبوحيان إلى أبي زبيد؛ ينظر: التذييل والتكميل، أبوحيان (٨/ ٢٩٨) وهو بلا نسبة في المعجم المفصل في شواهد العربية، إميل يعقوب (٣/ ٣١٨).

(٤) شرح التسهيل، ابن مالك(٢/ ٢٨١) التذييل والتكميل، أبو حيان (٨/ ٢٩٨) تمهيد القواعد، ناظر الجيش (٥/ ٢١٣٩) الهمع، السيوطي (٢/ ٢٧٠).

(٥) شعر الأخطل، التغلبي، صنعة السكري، تحقيق فخر الدين قباوة: (٢٩٧).

أجاز أبو حيان[1] القول بحملها على معنى (غير) في هذا البيت، ويمكن إبقاء (إلا) على الأصل بتأويل النفي؛ لأن (تغيّر) بمعنى لم يبق على حاله[2].

٥- قول لبيد بن أبي ربيعة:

لو كانَ غَيْرِي سُلَيْمَى اليومَ غيَّرَهُ وَقْعُ الحوادِثِ إلا الصَّارِمُ الذَّكَرُ[3]

وهو من شواهدهم[4] على استعمال (إلا) بمعنى (غير)؛ يقول سيبويه: «كأنه قال: لو كان غيري غيرُ الصارم الذّكر، لغيّره وقع الحوادث، إذا جعلت غيراً الآخرة صفة للأولى. والمعنى أنه أراد أن يخبر أن الصارم الذكر لا يغيّره شيء»[5]، وهو شاهد على مجيء موصوف (إلا) شبيهاً بالجمع المنكر كما سبق إيضاحه في شروط موصوفها[6]، ولا يخلو من إمكان إبقاء (إلا) على الأصل؛ فقد عدَّه الخليل - فيما نُسب إليه - «بدلاً من معنى الكلام كَأَنَّهُ قَالَ: مَا أحدٌ إِلَّا يتغيّر من وقع الحوادث، إلا الصارمُ الذَّكَر»[7].

٦- قول أبي ذؤيب الهذلي:

على أطرِقَا باليَاتِ الخيا مِ إلا الثمامُ وإلا العصِيُّ[8]

(١) التذييل والتكميل، أبو حيان (٨/ ٢٨٤، ٢٠٦) ارتشاف الضرب، أبو حيان (٣/ ١٥٢٧).
(٢) شرح التسهيل، ابن مالك (٢/ ٢٨١) شرح الكافية الشافية، ابن مالك (٢/ ٧٠٩) توجيه اللمع، ابن الخباز (٢١٦) مغني اللبيب، ابن هشام (٣٦٣) أوضح المسالك، ابن هشام(٢/ ٢٢٤) شرح التصريح، الأزهري (١/ ٥٤٠).
(٣) ديوان لبيد، اعتنى به: حمدو طمّاس (٣٨).
(٤) شرح التسهيل، ابن مالك (٢/ ٣٠١).
(٥) الكتاب، سيبويه (٢/ ٣٣٤).
(٦) ينظر: شرح التسهيل، ابن مالك (٢/ ٣٠٠) التذييل والتكميل، أبو حيان (٨/ ٢٨٥) مغني اللبيب، ابن هشام (١٠٠) المساعد، ابن عقيل (١/ ٥٧٩) شرح ألفية ابن مالك، الأشموني (١/ ٥١٤).
(٧) تهذيب اللغة، الأزهري (١٥/ ٣٠٥).
(٨) ديوان أبي ذؤيب الهذلي، تحقيق وشرح د. أنطونيوس بطرس (٢١٢)، وهذا البيت من شواهدهم على العلم المنقول من فعل الأمر (أطرقا)؛ ينظر: شرح التسهيل، ابن مالك (١/ ١٧١).

والوجه نصب (الثمام) على الاستثناء، ورفعه ضعيف، «ووجهه على شدة ضعفه أنه لما كان (الخيام) في موضع رفع أجرى تابعه عليه رفعاً ثم استعمل (إلا) بمعنى (غير)، وصفاً للخيام على المحل، فأجرى ما بعدها بإعرابها على ما هو ثابت لها، فارتفع الثمام لذلك، وعطف العصي عليه»[1]، ويمكن إبقاء (إلا) على أصل الاستثناء، و(الثمام) مبتدأ والخبر محذوف، أي: لم تبلَ[2].

٧- قول الشاعر:

ويوم الحزن إذ حُشرتْ معدٌّ وكان الناسُ إلا نحن دينا[3]

وهو من شواهد النحويين المتأخرين؛ يقول ابن مالك مستشهداً به على وصف (إلا) ما فيه (أل) الجنسية «أراد وكان الناس المغايرون لنا ديناً»[4]، ويحتمل -في نظري - أن يكون أصل التركيب (إلانا) فألجأته ضرورة الوزن إلى فصل الضمير.

(١) الأمالي، ابن الحاجب (١/ ٣٣٥).

(٢) شرح المفصل، ابن يعيش (١/ ١٠٣)شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح، ابن مالك (٤٤).

(٣) نُسب إلى المفضل، ينظر: معاني القرآن، الفراء (٣/ ٨١) وتمام معناه:

عصينا عزمةَ الجبار حَتَّى صبحنا الجوفَ ألفا مُعْلمينا

(٤) شرح التسهيل، ابن مالك (٢/ ٣٠٠) التذييل والتكميل، أبوحيان (٨/ ٢٨٥)تمهيد القواعد، ناظر الجيش (٥/ ٢١٨٧).

المبحث الثاني:

(إلا) بمعنى (لكن):

وقد عقد سيبويه لهذا الاستعمال باباً وأورد فيه عدداً من الشواهد من القرآن الكريم والشعر والنثر ووصفه بكثرته في القرآن؛ قال: «باب ما لا يكون (إلا) على معنى (ولكن) فمن ذلك قوله تعالى: ﴿قَالَ لَا عَاصِمَ الْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ إِلَّا مَن رَّحِمَ﴾[هود: من الآية: ٤٣] أي ولكن من رحم، وقوله عز وجل: ﴿فَلَوْلَا كَانَتْ قَرْيَةٌ آمَنَتْ فَنَفَعَهَا إِيمَانُهَا إِلَّا قَوْمَ يُونُسَ لَمَّا آمَنُوا﴾[يونس: من الآية: ٩٨] أي ولكن قوم يونس لما آمنوا، وقوله عز وجل: ﴿لَوْلَا كَانَ مِنَ الْقُرُونِ مِن قَبْلِكُمْ أُولُو بَقِيَّةٍ يَنْهَوْنَ عَنِ الْفَسَادِ فِي الْأَرْضِ إِلَّا قَلِيلًا مِّمَّنْ أَنجَيْنَا مِنْهُمْ﴾[هود: من الآية: ١١٦] أي ولكن قليلاً ممّا أنجينا منهم، وقوله عز وجل: ﴿أُخْرِجُوا مِن دِيَارِهِم بِغَيْرِ حَقٍّ إِلَّا أَن يَقُولُوا رَبُّنَا اللَّهُ﴾[الحج: من الآية: ٤٠] أي ولكنهم يقولون: ربُنا الله. وهذا الضربُ في القرآن كثير،... ومثل ذلك من الشعر، قول النابغة:

ولا عيبَ فيهمْ غيرَ أنْ سيوفَهم ... بهن فلولٌ من قِراعِ الكَتائِبِ

أي: ولكن سيوفهم بهن فلول»[1].

وتتعين لها هذه الدلالة في تراكيب الاستثناء المنقطع على مذهب البصريين؛ يقول ابن السراج: «(إلا) في تأويل (لكن) إذا كان الاستثناء منقطعاً عند البصريين، ومعنى (سوى) عند الكوفيين»[2]، وعلة حملها على معنى (لكن) مشابهة لها من حيث إيجاب شيء لما بعدها منفي عن الأول أو ترك

(١) الكتاب، سيبويه (٢/ ٣٢٥-٣٢٦).

(٢) الأصول، ابن السراج (١/ ٢٩٠).

الأول والانتقال إلى معنى آخر؛ يقول ابن السراج: «وإنما ضارعت (إلا) (لكن)؛ لأن (لكن) للاستدراك بعد النفي، فأنت توجب بها للثاني ما نفيت عن الأول؛ فمن ههنا تشابها، تقول: ما قام أحدٌ إلا زيد، فـ (زيدٌ) قد قام ويفرق بينهما: أنّ (لكن) لا يجوز أن تدخل بعد واجب إلا لترك قصة إلى قصة تامة نحو قولك: جاءني عبد الله لكن زيد لم يجئ ولو قلت: مررت بعبد الله لكن عمرو، لم يجز»[1]، فقياس الشبه إذن له أثر واضح في حمل المعنى، ويمضي ابن الحاجب مستنبطاً وجه الشبه اللفظي علاوة على الشبه المعنوي السابق بيانه فيستند إلى الأثر اللفظي للعمل النحوي فالأداة (لكن) تنصب ما بعدها، كما أن (إلا) تنصب ما بعدها؛ فيقول: «إنما قدرت (إلا) في باب الاستثناء المنقطع بـ (لكن) لموافقتها لها في العمل والمعنى، أما العمل فالنصب كما تنصب (لكن)، وأما المعنى فللمغايرة التي بين الأول والثاني؛ لأنك إذا قلت: ما اشتريت عبداً إلا حماراً، كان (الحمار) منصوباً مشترى، وإذا قلت: اشتريت عبداً إلا حماراً، كان (الحمار) منصوباً غير مشترى»[2]، والاستثناء المنقطع حفلت ببيانه كتب النحو وشواهده لا تخفى، وقد أحصى الشيخ عضيمة في القرآن الكريم عدداً من مواضع الاستثناء المنقطع، وعدداً من مواضع الاستثناء التي يترجّح فيها أحد الاتصال أو الانقطاع، أو يكون محتملاً[3]، ومن آيات الاستثناء المنقطع التي ذكرها قوله تعالى: ﴿وَمِنْهُمْ أُمِّيُّونَ لَا يَعْلَمُونَ الْكِتَابَ إِلَّا أَمَانِيَّ وَإِنْ هُمْ إِلَّا يَظُنُّونَ﴿٧٨﴾﴾[البقرة: الآية ٧٨] يقول الأخفش معللًا نصب المستثنى «لأنه مستثنى ليس من أول الكلام، وهذا الذي يجيء في معنى (لكن) خارجاً من أول الكلام إنما يريد (لكنْ أمانيَّ) و(لكِنَّهُم يَتَمَنَّونَ). وانما فسرناه بـ(لكن) لنبيّن خروجه من الأول؛ ألا

(١) الأصول، ابن السراج (١/ ٢٩٠).

(٢) الأمالي، ابن الحاجب (٢/ ٧٦٢).

(٣) دراسات لأسلوب القرآن الكريم، عضيمة (١/ ٢٩٥وما بعدها)، وليست الحاجة داعية للوقوف عند تلك المواضع لوضوح ما ورد منها في البحث ولوضوح إفادتها هذا المعنى في تراكيب الاستثناء المنقطع.

ترى أنك إذا ذكرت (لكن) وجدت الكلام منقطعاً من أوله، ومثل ذلك في القرآن كثير، منه قوله عزّ وجل ﴿وَمَا لِأَحَدٍ عِندَهُۥ مِن نِّعْمَةٍ تُجْزَىٰٓ﴿١٩﴾﴾ [الليل:الآية:١٩] ﴿إِلَّا ٱبْتِغَآءَ وَجْهِ رَبِّهِ ٱلْأَعْلَىٰ﴿٢٠﴾﴾[الليل: الآية:٢٠]...»[1]، وإنما كان الاستثناء منقطعاً في (إلا أماني)؛ «لأن الأماني ليست من جنس الكتاب، ولا مندرجة تحت مدلوله»[2]، ومن الحديث النبوي يورد بعض النحويين شاهداً لـ(إلا) بمعنى (لكن) قولَه صلى الله عليه وسلّم: «كلُّ أمتي معافًى إلا المجاهرون بالمعاصي» أي: لكن المجاهرون بالمعاصي لا يعافون[3].

(١) معاني القرآن، الأخفش (١/ ١٢٢-١٢٣).

(٢) البحر المحيط، أبو حيان (١/ ٤٤٢).

(٣) توضيح المقاصد والمسالك، المرادي (٣/ ١٠٨٥)، والرواية عند البخاري ومسلم بنصب المجاهرين؛ ينظر: الجامع المسند الصحيح، البخاري (٨/ ٢٠) المسند الصحيح، مسلم (٤/ ٢٢٩١).

المبحث الثالث:

(إلا) بمعنى (الواو):

مجيء (إلا) بمعنى (الواو) مسألة خلافية بين البصريين والكوفيين؛ فقد ذهب الكوفيون إلى جواز مجيئها بهذا المعنى، ومنعه البصريون، واحتجّ الكوفيون بمجيئه كثيراً في كتاب الله -تعالى- وكلام العرب[1] وتبعهم الأخفش من البصريين[2]. يقول الفراء: «العرب إذا استثنت شيئاً كبيراً مع مثله أو مع ما هُوَ أكبرُ منه كَانَ مَعْنى إلَّا ومعنى الواو سواء»[3]، وتأوَّل البصريون شواهدهم بالاستثناء المنقطع، فتكون (إلا) بمعنى (لكن)[4]، على أن الكوفيين يرون الإتباع في الاستثناء المنفي على العطف فـ «إذا قلت: ما قام القومُ إلا زيدٌ، وهل قام القوم إلا زيدٌ؛ فالرفع عند البصريين على البدل، وعند الكوفيين على العطف»[5]، وهي عندهم ليست بمعنى الواو، بل تشركها في الحكم اللفظي فقط[6]، ولا يخفى ضعف هذا القول؛ لأن (إلا) تقتضي إخراج الثاني من الأول، و(الواو) تقتضي الجمع بينهما، فالمعنيان متضادان، والأصل عدمه[7]، والقول إنها تشركها في الحكم اللفظي فقط خروجٌ من إلزام المعنى، وهو غير مستساغ، على أنَّ الفراء نبَّهَ على إشراك المعنى حين قال معلّقاً على معنى (إلا) في قوله تعالى ﴿لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَيْكُمْ حُجَّةٌ إِلَّا الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْهُمْ﴾[البقرة: من الآية: ١٥٠]: «وقد قال بعض النحويين: (إلا) في هذا الموضع بمنزلة الواو كأنه قال: لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَيْكُمْ حُجَّةٌ ولا للذين

(١) الإنصاف في مسائل الخلاف، ابن الأنباري (١/ ٢١٦) الهمع، السيوطي (٢/ ٢٧١).
(٢) معاني القرآن، الأخفش (١/ ١٦٢).
(٣) معاني القرآن، الفراء (٢/ ٢٨).
(٤) الإنصاف في مسائل الخلاف، ابن الأنباري (١/ ٢١٦) التبيين عن مذاهب النحويين، العكبري (٤٠٤).
(٥) الأصول، ابن السراج (١/ ٣٠٣).
(٦) ينظر: الجنى الداني، المرادي (٥١٩).
(٧) ينظر: التبيين عن مذاهب النحويين، العكبري (٤٠٣).

ظلموا؛ فهذا صواب في التفسير، خطأ في العربية، إنما تكون (إلا) بمنزلة الواو إذا عطفتها على استثناء قبلها، فهنالك تصير بمنزلة الواو كقولك: لي على فلان ألف إلا عشرة إلا مائة، تريد: (إلّا) الثانية أن ترجع على الألف، كأنك أغفلت المائة فاستدركتها فقلت: اللهمّ إلا مائة؛ فالمعنى له على ألف ومائة، وأن تقول: ذهب الناس إلا أخاك اللهم إلا أباك، فتستثني الثاني؛ تريد: إلا أباك وإلا أخاك كما قال الشاعر:

ما بالمدينةِ دارٌ غيرُ واحدةٍ دارُ الخليفةِ إلا دارُ مروانا[1]

كأنه أراد: ما بالمدينة دار إلا دار الخليفة ودار مروان»[2].

ووردت آيات كثيرة وُجّهت فيها (إلا) بمعنى (الواو) وما وقفت عليه[3] ما يأتي:

١- قوله تعالى ﴿لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَيْكُمْ حُجَّةٌ إِلَّا الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْهُمْ﴾[البقرة: من الآية: ١٥٠] أجاز الأخفش – فيما نُسب إليه[4] – أن (إلا) في هذه الآية بمعنى (الواو)، أي والذين ظلموا؛ فيكون الثاني داخلاً في حكم الأول، والظاهر أنّ (إلا) في هذه الآية للاستثناء بإجماع أهل التأويل كما يقول الطبري[5] الذي أوضح «خطأ قول من زعم أن معنى قوله: ﴿إِلَّا الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْهُمْ﴾ ولا الذين ظلموا منهم، وأن (إلا) بمعنى الواو؛ لأن ذلك

(١) البيت منسوب للفرزدق في: الكتاب، سيبويه (٢/ ٣٤٠)،شرح التسهيل، ابن مالك (٢/ ٢٩٦)، وليس في ديوانه.

(٢) معاني القرآن، الفراء (١/ ٨٩-٩٠).

(٣) منها أربع آيات ذكرها الشيخ عضيمة؛ ينظر: دراسات لأسلوب القرآن الكريم، عضيمة (١/ ٣٣١).

(٤) شرح التسهيل، ابن مالك (٣/ ٣٤٥)، والذي ورد في كتابه معاني القرآن أنها بمعنى (لكن) في هذه الآية؛ ينظر: معاني القرآن، الأخفش (١/ ١٦٢).

(٥) جامع البيان، الطبري (٢/ ٦٨٧).

لو كان معناه، لكان النفيُ الأوّلُ عن جميع الناس أن يكون لهم حجة على رسول الله صلى الله عليه وسلم وأصحابه في تحولهم نحو الكعبة بوجوههم مبيِّناً عن المعنى المراد، ولم يكن في ذكر قوله بعد ذلك: ﴿إِلَّا الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْهُمْ﴾ إلا التلبيس الذي يتعالى عن أن يضاف إليه، أو يوصف به، هذا مع خروج معنى الكلام إذا وجهت (إلا) إلى معنى الواو ومعنى العطف من كلام العرب؛ وذلك أنه غير موجودة (إلا) في شيء من كلامها بمعنى الواو إلا مع استثناء سابق قد تقدمها»[1]، وأشار ابن مالك[2] إلى أنه لا يلزم كون (إلا) بمعنى الواو لإمكان الاستثناء فيه، وإلى أنه يجوز أن تكون بمعنى (لكن) والذين مبتدأ، وخبره فلا تخشوهم واخشوني، وهذا التقدير يعضد معنى الاستثناء.

٢، ٣- قوله تعالى ﴿وَلَا تَنكِحُوا مَا نَكَحَ آبَاؤُكُم مِّنَ النِّسَاءِ إِلَّا مَا قَدْ سَلَفَ ۚ إِنَّهُ كَانَ فَاحِشَةً وَمَقْتًا وَسَاءَ سَبِيلًا ﴿٢٢﴾﴾[النساء: ٢٢] وقوله تعالى ﴿وَأَن تَجْمَعُوا بَيْنَ الْأُخْتَيْنِ إِلَّا مَا قَدْ سَلَفَ ۗ﴾[النساء: من الآية ٢٣]، فقد قيل إن (إلا) في هاتين الآيتين بمعنى الواو[3]، وقيل بمعنى (سوى)[4] وبمعنى (لكن)[5] وبمعنى (كما)[6]، ويمكن إبقاؤها على الأصل في معنى الاستثناء؛ فيكون معناها في الآية الأولى أن الله عز وجل «نهاهم أن ينكحوا نساء آبائهم، ولم يحلّ لهم ما سلف، أي ما

(١) جامع البيان، الطبري (٢/ ٦٨٧).
(٢) شرح التسهيل، ابن مالك (٣/ ٣٤٥).
(٣) البحر المحيط، أبو حيان (١/ ٦١٦).
(٤) معاني القرآن، الفراء (٣/ ٤٤)، تأويل مشكل القرآن، ابن قتيبة (٥٣).
(٥) البحر المحيط، أبو حيان (٣/ ٢١٧، ٢٢١).
(٦) البحر المحيط، أبو حيان (٥/ ٢٦٤).

مضى، ولكنه يقول: إلّا ما فعلتم»[1]، ويلتقي معنى (سوى) بهذا المعنى؛ إذ «يريد سوى ما سلف في الجاهلية قبل النهي»[2] وإبقاؤها على الأصل أولى من حملها على معنى يؤدّى بالأصل، وقد وجّهها بعض النحويين على هذا الأصل على الاستثناء من غير الأول[3]، وأفاد الاستثناء عدم المؤاخذة به فكأنه قيل: الناكح ما نكح أبوه مؤاخذ بفعله إلا ما قد سلف[4].

٤- قوله تعالى ﴿لَّا يُحِبُّ اللَّهُ الْجَهْرَ بِالسُّوءِ مِنَ الْقَوْلِ إِلَّا مَن ظُلِمَ ۚ وَكَانَ اللَّهُ سَمِيعًا عَلِيمًا ﴿١٤٨﴾﴾[النساء: الآية:١٤٨]، فقد قيل إن (إلا) بمعنى (الواو) أي: ومن ظلم لا يحب أيضاً الجهر بالسوء منه[5]، وهو مردود عند البصريين، وهي عندهم للاستثناء فإن معناه لكن المظلوم يجهر بالسوء؛ لما يلحقه من الظلم، فيكون في ذلك أعذر ممَّن يبدأ بالظلم[6].

٥- قوله تعالى ﴿وَمَا يَعْزُبُ عَن رَّبِّكَ مِن مِّثْقَالِ ذَرَّةٍ فِي الْأَرْضِ وَلَا فِي السَّمَاءِ وَلَا أَصْغَرَ مِن ذَٰلِكَ وَلَا أَكْبَرَ إِلَّا فِي كِتَابٍ مُّبِينٍ﴾[يونس: من الآية: ٦١] فقد قيل إن (إلا) بمعنى (الواو)[7] ورأي المفسرين على أنه استثناء[8]؛ فتبقى (إلا) على أصلها في الدلالة على الاستثناء.

---

(١) مجاز القرآن، أبو عبيدة (١٢٠).

(٢) تأويل مشكل القرآن، ابن قتيبة (٥٣١).

(٣) إعراب القرآن، النحاس (١/ ٢٠٧) معاني القرآن، النحاس (٢/ ٥٥،٥٠)، مشكل إعراب القرآن، مكي(١/ ١٩٤)، التبيان في إعراب القرآن، العكبري (١/ ٣٤٥،٣٤٣)، شرح التسهيل، ابن مالك (٢/ ٢٦٥).

(٤) شرح التسهيل، ابن مالك (٢/ ٢٦٥).

(٥) الإنصاف في مسائل الخلاف، ابن الأنباري (١/ ٢١٧).

(٦) الإنصاف في مسائل الخلاف، ابن الأنباري (١/ ٢٢٠)، وينظر: الجامع لأحكام القرآن، القرطبي (٦/ ١)، البحر المحيط، أبوحيان (٣/ ٣٩٨).

(٧) ينظر: الدر المصون، السمين الحلبي (٦/ ٣٢١)، الأشباه والنظائر، السيوطي (٤/ ٥٢٨).

(٨) ينظر: الدر المصون، السمين الحلبي (٦/ ٣٢١)، روح المعاني، الآلوسي (٦/ ١٣٨).

٦- قوله تعالى ﴿فَأَمَّا الَّذِينَ شَقُوا فَفِي النَّارِ لَهُمْ فِيهَا زَفِيرٌ وَشَهِيقٌ ۝١٠٦ خَالِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ السَّمَاوَاتُ وَالْأَرْضُ إِلَّا مَا شَاءَ رَبُّكَ إِنَّ رَبَّكَ فَعَّالٌ لِمَا يُرِيدُ ۝١٠٧﴾[هود: الآيتان:١٠٦-١٠٧]، و(إلا) في هذه الآية بمعنى (الواو) عند الكوفيين[١]، وإبقاؤها على معنى الاستثناء يقبله المعنى؛ يقول ابن مالك: «وأما: (إلا ما شاء ربك) فاستثناء محقّق من فيها؛ لأنَّ لأهل النار أنواعاً من العذاب غير النار، مما وُصف لنا ومما لم يُوصَف، فإلى ذلك أشير بـ(إلا ما شاء ربك)، وكذلك أهل الجنة لهم أنواع من النعيم غير الجنة، مما وُصف لنا ومما لم يُوصَف، فإلى ذلك أشير، والله أعلم»[٢]، ولدى المفسرين أقوال أخرى أغلبها لا يخرجها عن معنى الاستثناء، وهي: أنها بمعنى (سوى) والمعنى سوى ما شاء ربك من الخلود، والثاني: استثناء من الإخراج وهو لا يريد إخراجهم منها، والثالث استثناء بمعنى إلا من مقدار مواقفهم وما شاء ربك من زيادة النعيم أو العذاب[٣].

٧- قوله تعالى ﴿يَا مُوسَىٰ لَا تَخَفْ إِنِّي لَا يَخَافُ لَدَيَّ الْمُرْسَلُونَ ۝١٠ إِلَّا مَن ظَلَمَ ثُمَّ بَدَّلَ حُسْناً بَعْدَ سُوءٍ فَإِنِّي غَفُورٌ رَّحِيمٌ ۝١١﴾[النمل: من الآيتين:١٠-١١] فقد قال بعض النحويين: إن (إلا) بمعنى (الواو)[٤]، وردّه ابن مالك بأنه لا يلزم لإمكان الاستثناء[٥]، وهو استثناء منقطع عند الجمهور[٦].

(١) الهمع، السيوطي (٣/ ٢١٨-٢١٩).
(٢) شرح التسهيل، ابن مالك (٣/ ٣٤٦).
(٣) يُنظر: الكشف والبيان عن تفسير القرآن، الثعلبي (٥/ ١٩٠)، زاد المسير، ابن الجوزي (٢/ ٤٠٢).
(٤) ينظر: تأويل مشكل القرآن، ابن قتيبة (١٣٩)،شرح التسهيل، ابن مالك (٣/ ٣٤٥)، زاد المسير، ابن الجوزي (٣/ ٣٥٤).
(٥) شرح التسهيل، ابن مالك (٣/ ٣٤٥).
(٦) الهمع، السيوطي (٢/ ٢٧١).

وقد سبق إيراد القول بأن (إلا) وُجِّهت بمعنى (الواو) في آيات أخر، وهي قوله تعالى ﴿إِلَّا قَوْمَ يُونُسَ﴾[1] وقوله تعالى ﴿إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾[2] وقوله تعالى ﴿إِلَّا الَّذِي فَطَرَنِي﴾[3] وقوله تعالى ﴿إِلَّا اللَّمَمَ﴾[4] وتبيّن في تحليلها ما هو أوجه منه وإمكان إبقائها على معنى الاستثناء غالباً.

وأما ما ورد من الشعر فيذكر النحويون[5] قول الشاعر شاهداً على مجيء (إلا) بمعنى الواو:

وأَرى لَهَا دَاراً بأَغْدِرَةِ السـ ـيدانِ لم يَدْرُسْ لَهَا رَسْمُ
إلاّ رَماداً هامِداً دَفَعَتْ عَنْهُ الرياحَ خَوالِدٌ سُحْمُ[6]

ويمكن إبقاؤها على الاستثناء؛ إذ يرى ابن مالك أنه «استثناء محقق؛ لأنه وصف الرماد بالهمود ودفع الأثافي عنه الرياح المترددة عليه، وفي هذا إشعار بأنه درس بعض الدروس»[7]، وقد سبق إيراد قول الشاعر: «لَعَمْرُ أبيكَ إلا الفَرْقَدانِ»، ومقالة الكوفيين فيه بأن (إلا) بمعنى الواو، وما ورد فيه من توجيهات أخرى[8].

وواضحٌ من تحليل المواضع السابقة سواء مما ورد منها في القرآن أو شواهد النحويين الشعرية التي قيل فيها بأن معنى (إلا) الواو أنها جميعاً تحتمل بقاءها على الأصل في إفادة معنى الاستثناء، بل قد يكون إبقاؤها على هذا الأصل هو

(١) ينظر: ص(٢٤) من البحث.
(٢) ينظر: ص(٢٩) من البحث.
(٣) ينظر: ص(٣٣) من البحث.
(٤) ينظر: ص (٣٣) من البحث.
(٥) معاني القرآن، الأخفش (١/ ١٦٢)، شرح التسهيل، ابن مالك (٣/ ٣٤٥)، ارتشاف الضرب، أبو حيان (٣/ ١٤٩٨)، الأشباه والنظائر، السيوطي (٤/ ٥٢٦).
(٦) قائله: المخبل السعدي، ينظر: المخبل السعدي، حياته وما تبقى من شعره، صنعة حاتم الضامن (١٣٠).
(٧) شرح التسهيل، ابن مالك (٣/ ٣٤٦).
(٨) ينظر: ص(٣٧) من البحث.

الأوجه بتأييد من معنى الآية التي ترد فيها؛ ولذا يقول الشاطبي منتقداً رأي من حملها على معنى (إلا) في بعض المواضع السابق بيانها: «وهذه المواضع لا يلزم فيها ما قالاه[1]، لأن بقاءها على أصلها من الاستثناء ممكن، وذلك الاستثناء المنقطع، مع أن (إلا) قد ثبت لها أصل وهو الاستثناء، فلا تخرج عنه إلا مع التعين، ولم يتعين ذلك في هذه المواضع، فلا تصح دعوى ما لم يثبت بمجرد الاحتمال»[2] وهذه العبارة المنهجية جديرة بالاعتناء عند التحليل بوجه عامّ؛ حتى لا تُشقّق القواعد وتكثر الجزئيات بوجوه محتملة مع إمكان الحفاظ على الأصل المؤيّد بالمعنى.

(١) يعني الفراء والأخفش.

(٢) المقاصد الشافية، الشاطبي (٥/ ٦٣).

المبحث الرابع:

(إلا) زائدة:

يُنسب القول بمجيء (إلا) زائدة إلى الأصمعي وابن جني[1]، وقد حمل عليه ابن جني قراءة ابن مسعود رضي الله عنه: (وإنْ كلٌّ إلا ليُوفينّهم)[2] وجعله وجهاً ثانياً؛ إذ يقول: «وأما «إِنْ كُلٌّ إِلَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ» فمعناه: ما كُلٌّ إلا والله ليوفينهم، كقولك: ما زيد إلا لأضربنه؛ أي: ما زيد إلا مستحق لأن يقال فيه هذا، ويجوز فيه وجه ثانٍ؛ وهو أن تكون (إنْ)مخففة من الثقيلة، وتجعل (إلا) زائدة»[3]، وكذلك قيل إنها زائدة في قوله تعالى ﴿وَمَثَلُ الَّذِينَ كَفَرُوا كَمَثَلِ الَّذِي يَنْعِقُ بِمَا لَا يَسْمَعُ إِلَّا دُعَاءً وَنِدَاءً ۚ صُمٌّ بُكْمٌ عُمْيٌ فَهُمْ لَا يَعْقِلُونَ ﴿١٧١﴾﴾[البقرة: الآية ١٧١]؛ يقول العكبري في ذلك: «وقيل (إلا) زائدة؛ لأن المعنى لا يسمع دعاء، وهو ضعيف والمعنى بما لا يسمع إلا صوتاً»[4]، وهو لدى أبي حيان «ضعيف؛ لأن القول بزيادة (إلا) قول بلا دليل»[5] وإبقاؤها على معنى الاستثناء المفرّغ لا يحتاج إلى دليل.

واستشهد النحاة على مجيئها زائدة بالشواهد الآتية:

١- قول الشاعر:

أرى الدهرَ إلّا مَنْجنونا بأهلِه وما صاحِبُ الحاجاتِ إلّا مُعَذّبَا

(١) ينظر: شرح التسهيل، ابن مالك (٢/ ٢٦٨) ارتشاف الضرب، أبو حيان (٣/ ١٤٩٨، الجنى الداني، المرادي (٥٢٠) مغني اللبيب، ابن هشام (١٠١) الهمع، السيوطي(٢/ ٢٧١).

(٢) المحتسب، ابن جني (١/ ٣٢٧) شرح التسهيل، ابن مالك (١/ ٣٥٨) وهي من قوله تعالى ﴿وَإِنَّ كُلًّا لَّمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمَالَهُمْ ۚ إِنَّهُ بِمَا يَعْمَلُونَ خَبِيرٌ﴾[هود:١١١]

(٣) المحتسب، ابن جني (١/ ٣٢٧).

(٤) التبيان في إعراب القرآن، العكبري (١/ ١٤٠).

(٥) البحر المحيط، أبو حيان (١/ ٦٥٨).

وهـذا البيـت شـاهد عـلى زيـادة (إلا) عنـد بعـض النحويـين[1] والبيـت مجهـول القائـل؛ ولهـذا منـع بعضهـم الاحتجـاج بـه[2]، كـما أنـه مختلـفٌ في روايتـه؛ يقـول ابـن هشـام: «وإنـما المحفـوظ ومـا الدهـر ثـم إن صحـت روايتـه فتخـرج عـلى أن أرى جـواب لقسـم مقـدر وحذفـت (لا) كحذفهـا في قولـه تعـالى ﴿تَاللَّـهِ تَفْتَأُ﴾[يوسـف: مـن الآيـة:٨٥]»[3] وهـو واحـد مـن تأويـلات البيـت لنصـب خـبر (مـا) الحجازيـة المنتقـض نفيهـا ب(إلا) في روايـة (مـا) بـدلاً مـن (أرى)، وبعـض النحويـين كـما يقـول ابـن مالـك: «تكلَّـف في توجيـه هـذا البيـت بـأن قـال: (منجونـاً) منصـوب نصـب المصـدر الـذي يسـتغنى بـه عـن خـبر المبتـدأ المقصـود حـصر خـبره، فكأنـه قـال: ومـا الدهـر إلا يـدور بأهلـه دوران منجنـون...»[4].

وهـو عنـده «تكلـف لا حاجـة إليـه، فـالأولى أن يجعـل منجونـاً ومعذبـاً خبريـن لـ(مـا) منصوبـين بهـا، إلحاقـاً لهـا بـ(ليـس) في نقـض النفـي، كـما ألحقـت بهـا في عـدم النقـض»[5]، ويمكـن حملهـا عـلى النـدرة[6].

٢- قول ذي الرمة:

حراجيـجُ لا تَنْفَـكُّ إلّا مُناخـةً على الخَسْفِ أو نَرْمِي بها بلدا قَفْرَا[7]

وهـذا الشـاهد مبنـيٌّ عـلى أن (لا تنفـك) بمعنـى (لا يـزال) وأن خبرهـا (مناخـة) غـير أن ذلـك غـير لازم، إذ يحتمـل أن يكـون (ينفـك) فعـلاً تامّـاً ليـس بمعنـى (مـا يـزال) أي لا تنفصـل عـن السـير، وعندئـذ لا حاجـة لتأويلهـا زائـدة، وقـد اسـتدل الفـراء عـلى أن (لا تنفـك) ليـس عـلى جهـة (لا يـزال) بوجـود (إلا) بمعناهـا الأصـلي؛

(١) شرح المفصل، ابن يعيش(٤/ ٥٥١)البحر المحيط، أبو حيان (١/ ٦٥٨).
(٢) المقاصد النحوية، الشاطبي (٢/ ٦٣٦).
(٣) مغني اللبيب، ابن هشام (١٠٢) ويُنظر: التذييل والتكميل، أبو حيان (٨/ ١٦١).
(٤) شرح التسهيل، ابن مالك (١/ ٣٧٤).
(٥) شرح التسهيل، ابن مالك (١/ ٣٧٤).
(٦) شرح ألفية ابن مالك، ابن الناظم (١٠٤).
(٧) () شرح ألفية ابن مالك، ابن الناظم (١٠٤).

إذ قال: «فلم يدخل فيها (إلا) إلا وهو ينوي بها التمام وخلاف: يزال، لأنك لا تَقُولُ: ما زلت إلا قائماً»[1]، كما يحتمل في حال كونها بمعنى (لا يزال) أن يكون خبرها (على الخسف)؛ فتبقى (إلا) على أصلها في الاستثناء، ولا حاجة لتأويلها زائدة، يقول السيرافي: «ولقول ذي الرمة وجهان صحيحان:

أحدهما: أن يكون (تنفك) بغير معنى: تزال، ويكون بمعنى: انفك الشيء من الشيء إذا انفصل منه، كما يقال: فككت الغلّ عنه فانفك، وفككت زيدا مما وقع فيه فانفك منه.

ويجوز دخول الاستثناء في هذا الوجه...، والوجه **الثاني**: أن يكون (على الخسف) خبر (تنفك)، و(إلا مناخة) استثناء مقدم، فكأنا قلنا: لا تنفك مجهودة، كما تقول: لا تزال مجهودة إلا في حال إناختها، فإنها تستريح إذا أنيخت»[2]، وقيل في زيادتها إنها ممّا تحتمله ضرائر الشعر[3] كما قيل إضافة إلى ما سبق أنه يروى «ما تنفك آلا مناخة» والآل: الشخص، أو أنه يروى «ما تنفك إلا مناخَةٌ» بالرفع، فلا يكون فيه حجة[4].

ولعله واضح من هذا الشاهد كيف كان التأويل سبباً بحتاً في عدّ هذا الاستعمال من استعمالات (إلا) مع أنه أمكن بالتأويل أيضاً ردّ الشاهد إلى جادته مع استيعاب المعنى لما قيل سواء كانت (لا تنفك) ناقصة، والخبر (على السير) أو كانت تامة، وفي كلتا الحالين (إلا) باقية على أصلها، وهو أنسب من حمل الأداة على غير الأصل.

---

(١) معاني القرآن، الفراء (٣/ ٢٨١).

(٢) شرح كتاب سيبويه، السيرافي (٣/ ٢٤٥)وينظر: المسائل الحلبيات، الفارسي(٢٧٩) أسرار العربية، ابن الأنباري (١١٨).

(٣) ضرائر الشعر، ابن عصفور(٧٥).

(٤) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف، ابن الأنباري (١/ ١٢٨) التبيين عن مذاهب النحويين، العكبري(٣٠٤) شرح التسهيل، ابن مالك (١/ ٣٥٨) كما قيل: إن ذا الرمة أخطأ، وهو على غير منهج النحاة في التأويل، وذو الرمة يُحتج بكلامه عند الجمهور؛ ينظر: تعليق الفرائد، الدماميني (٣/ ٢١٣).

٣- قول ذي الرمة في رواية نُسبت إليه:

ما زال مُذْ وجَبَتْ في كلِّ هاجرةٍ بالأشعثِ الوردِ إلا وهْو مهمومُ[١]

وعُدّت ضرورةً بزيادة (إلا) و(الواو) في خبر (ما زال)[٢]، غير أن الرواية المثبتة في ديوان ذي الرمة هي (ما ظّل مذ أوجفت)[٣]، وعندئذ فلا حاجة للقول بزيادة (إلا) الذي ألجأتهم إليه القاعدة النحوية التي لا تجيز الاستثناء من خبر (ما يزال).

٤- قول الشاعر:

وكلهم حاشاك إلا وجدته كعينِ الكذوب جهدِها واحتفالِها

وهو مجهول القائل، وتأوّله النحويون بأن معنى العموم يحمل النفي، والمعنى: ما منهم أحد حاشاك إلا وجدته[٤]، أو أنه ضرورة[٥].

وأيّاً ما يكن من أمر هذه الشواهد القليلة ففي كلّ واحد منها يتطرق احتمال تأويلات أخرى تخرجه من الاستدلال لهذه الظاهرة.

وأما زيادة (إلا) عند تكررها في جملة الاستثناء فهي إن كانت لغير توكيد فهي لقصد الاستثناء، وإن كانت زيادتها للتوكيد فقد تأسس معنى الاستثناء فيما قبلها وتبعته في تركيب عطف أو بدل؛ فمعنى الاستثناء في كلتا الحالين حملته الجملة، ومدخولها لا يخلو منه بأثرٍ من علاقات التركيب، فعلاقتها بأصل الاستعمال غير منبتة.

(١) ارتشاف الضرب، أبو حيان (٥/ ٢٣٩) التذييل والتكميل، أبو حيان (٤/ ٢٠١).
(٢) ضرائر الشعر، ابن عصفور(٧٥).
(٣) ديوان ذي الرمة، شرح الباهلي (٤٣٩).
(٤) معاني القرآن، للفراء (١/ ١٤٠) التذييل والتكميل، أبوحيان (٤/ ٤٤، ٨/ ٣٠٤) ارتشاف الضرب، أبوحيان (٣/ ١٥٣٠)خزانة الأدب، البغدادي (٩/ ٢٥١).
(٥) ما يجوز للشاعر في الضرورة، القزاز (٢٧٧) ضرائر الشعر، ابن عصفور (٧٥).

وبقي ممّا قيل في معاني (إلا) معانٍ أخرى ذكرها بعض النحويين أو المفسرين في معرض توجيهاتهم لمعنى (إلا) في بعض السياقات، وهي ما يأتي:

- (إلا) بمعنى (سوى)، وقد وجّه الفراء (إلا) بهذا المعنى في قوله تعالى ﴿قَالَ النَّارُ مَثْوَاكُمْ خَالِدِينَ فِيهَا إِلَّا مَا شَاءَ اللَّهُ﴾ [الأنعام: من الآية ١٢٨]؛ إذ قال بعد أن أشار إلى أن للاستثناء في هذه الآية معنيين أحدهما «أن تَجْعَله استثناء يَستثنيه وَلَا يفعله»[١]، والآخر وضّحه بأن يكون المعنى «سِوَى ما يشاء من زيادة الخلود فيجعل (إلَّا) مكان (سِوَى) فيصلح. وكأنّه قَالَ: خالدينَ فيها مقدارَ ما كانت السموات وَكَانَت الأرض سوى ما زادهم من الخلود والأبد... وهذا أَحَبُّ الوجهين إليَّ؛ لأن الله عَزَّ وَجَلَّ لا خُلْف لوعده، فقد وصل الاستثناء بقوله ﴿عَطَاءً غَيْرَ مَجْذُوذٍ﴾ فاستدل على أن الاستثناء لهم بالخلود غير منقطع عنهم»[٢]، وقد ورد في البحر المحيط أن الفراء أوَّلَ (إلا) في هذه الآية بمعنى (سواء)، ونصّه «وقال الفراء: (إلا) بمعنى (سواء)، والمعنى سواء ما يشاء من زيادة في العذاب ويجيء إلى هذا الزجاج»[٣]، ولعل المقصود أنه يريد معنى (سوى) كما مرّ بنا في كلام الفراء السالف ذكره، ويؤكد ذلك قول الفراء في تفسير قوله تعالى ﴿خَالِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ السَّمَاوَاتُ وَالْأَرْضُ إِلَّا مَا شَاءَ رَبُّكَ﴾[هود: من الآيتين:١٠٧/ ١٠٨] «هُوَ في المعنى: إلا الَّذي شاء ربك من الزيادة، فلا تجعل (إلا) في منزلة الواو ولكن بمنزلة (سِوَى) فإذا كانت سوى في موضع (إلا) صلحت بمعنى الواو لأنك تَقُولُ: عندي مال كَثِير سوى هَذَا أي وهذا عندي كأنك قلت: عندي مالٌ كَثِير وهذا. وهو في (سوى) أنفذ منه في (إلا) لأنك قد تَقُولُ: عندي سوَى هَذَا، ولا تقول: إلّا هذا»[٤]، وذلك يتوافق مع منهج الكوفيين في تأويل (إلا) في تراكيب الاستثناء المنقطع بمعنى (سوى)[٥].

(١) معاني القرآن، الفراء (٢/ ٢٨).
(٢) معاني القرآن، الفراء (٢/ ٢٨).
(٣) البحر المحيط، أبو حيان (٤/ ٢٢٤).
(٤) معاني القرآن، الفراء (٢/ ٢٨٨).
(٥) الأصول، ابن السراج (١/ ٢٩٠)، وينظر: ص(٤١) من البحث.

- (إلا) بمعنى (بل): ذكره ابن فارس في قوله جلّ ثناؤه ﴿مَا أَنزَلْنَا عَلَيْكَ الْقُرْآنَ لِتَشْقَىٰ ۝ إِلَّا تَذْكِرَةً﴾[طه:٢ -ومن الآية ٣][1]، وهي في هذه الآية استثناء منقطع بمعنى (لكن)[2] كما لا يخفى.

- (إلا) بمعنى (كما): يقول ابن الجوزي عارضاً ما قيل عن معنى (إلا) في قوله تعالى ﴿خَالِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ السَّمَاوَاتُ وَالْأَرْضُ إِلَّا مَا شَاءَ رَبُّكَ﴾ [هود: من الآية:١٠٧] «والسابع: أنّ (إلا)بمعنى (كما)، ومنه قوله تعالى: ﴿وَلَا تَنكِحُوا مَا نَكَحَ آبَاؤُكُم مِّنَ النِّسَاءِ إِلَّا مَا قَدْ سَلَفَ﴾[النساء: من الآية:٢٢]، ذكره الثعلبي»[3]، وقد سبق تحليل هذين الموضعين وما قيل فيهما من توجيهات وإمكان إبقاء معنى الاستثناء فيها[4].

- (إلا) بمعنى (ولا): يقول أبو حيان في تحليله للاستثناء في قوله تعالى ﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ أَن يَقْتُلَ مُؤْمِناً إِلَّا خَطَأً﴾[النساء:من الآية ٩٢] «وقال بعض أهل العلم: المعنى وما كان لمؤمن أن يقتل مؤمناً عمداً ولا خطأ فيكون إلا بمعنى: ولا»[5]، ويمكن أن يؤول هذا المعنى إلى معنى الواو، و(لا) بعده زائدة لتأكيد النفي؛ إذ يلزم تكرارها في عطف النفي، وأضاف أبوحيان موجّهاً لها بإبقائها على الأصل «والذي يظهر أن قوله: إلا خطأ، استثناء منقطع، وهو قول الجمهور...والمعنى: لكن المؤمن قد يقتل المؤمن خطأ»[6].

- (إلا) بمعنى (بعد): وهو من أغرب ما قيل في (إلا) - كما نقل المرادي[7]- وجعل هذا القائل من ذلك قوله تعالى ﴿إِلَّا الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْهُمْ﴾[البقرة:

(١) الصاحبي، ابن فارس(٩٤).
(٢) الجمل في النحو، الفراهيدي (١٧٨).
(٣) زاد المسير، ابن الجوزي: ٢/ ٤٠٢.
(٤) ينظر: ص(٤٤، ٤٥) من البحث.
(٥) البحر المحيط، أبو حيان(٣/ ٣٣٤).
(٦) البحر المحيط، أبو حيان (٣/ ٣٣٤).
(٧) الجنى الداني، المرادي (٥٢١).

مـن الآيـة:١٥٠ – العنكبـوت: مـن الآيـة:٤٦]، ويمكـن ردُّه إلى الاسـتثناء المنقطـع أيضـاً بمعنـى (لكـن) [١]، يقـول أبوحيـان مشـيراً إلى ضعف هـذا المعنى بعـد أن ذكـر ضعـف القـول بجعـل معنـى الـواو مـن معانيهـا «وأضعـف مـن هـذا زعـم أنَّ (إلا) بمعنـى (بعـد)، أي بعـد الذيـن ظلمـوا، وجعـل مـن ذلـك (إِلاَّ مَـا قَـدْ سَـلَفَ)، أي بعـد مـا قـد سـلف، و(إِلاَّ الْمَوْتَـةَ الأُولَى)، أي بعـد الموتـة الأولى، ولـولا أن بعـض المفسريـن ذكـر هذيـن القولـين، مـا ذكرتهـما لضعفهـما»[٢].

- (إلا) بمعنـى (إذ)، وقـد خُـرِّجَ عليـه معنـى (إلا) في قولـه تعـالى ﴿وَلَا تَقُولَنَّ لِشَيْءٍ إِنِّي فَاعِلٌ ذَٰلِكَ غَدًا ۝٢٣﴾[الكهـف: الآيـة:٢٣] يقـول ابـن عـادل: «وقـال أبـو عبيـدة:(إلا) بمعنـى (إذ) مجـازه إذْ شَـاءَ الله»[٣]، وإبقاؤهـا عـلى معنـى الاسـتثناء أولى بدليـل المعنـى؛ فـ«المعنـى: لا تقولـنَّ لـشيءٍ: إِنِّي فاعـلٌ ذَلِـكَ غَـداً إلا بالاسـتثناء: إلا أن تَقُـولُ: إن شـاء الله[٤]، وعـدّه ابـن الحاجـب اسـتثناء مفرغـاً، كقولـك: لا تجـيء إلا بـإذن زيـد، ولا تخـرج إلا بمشـيئة فـلان...»[٥].

- (إلا) بمعنـى (بـدل)، وقـد نقلـه السـيوطي[٦] عـن ابـن الصائـغ، وهـو واحـد مـن توجيهـات (إلا) في قولـه تعـالى ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾ كـما مـرّ بنـا في موضعـه[٧].

(١) يُنظر: الإنصاف في مسائل الخلاف، ابن الأنباري (١/ ٢١٨) التبيين عن مذاهب النحويين، العكبري (٤٠٤).

(٢) البحر المحيط، أبوحيان (١/ ٦١٦).

(٣) اللباب في علوم الكتاب، ابن عادل (١٧/ ٥٠٩).

(٤) معاني القرآن، الفراء (١/ ٤٧٢).

(٥) الأمالي، ابن الحاجب (١/ ١٩٦).

(٦) معترك الأقران، السيوطي (٢/ ٦٠) الإتقان في علوم القرآن، السيوطي: ٢/ ١٩٠.

(٧) يُنظر: ص(٢٧) من البحث.

النتائج

خلص البحث بعد هذه الرحلة الماتعة إلى النتائج الآتية:

- وردت (إلا) عند النحويين والمفسرين بمعانٍ متعددة، وهي أنْ تكون بمعنى (غير)، وبمعنى (لكن)، وبمعنى (الواو)، وأن تكون زائدة، وبمعنى (سوى) وبمعنى(بل) وبمعنى (كما) وبمعنى (ولا) وبمعنى (بعد) وبمعنى (إذْ) وبمعنى (بدل).
- لم يصّرح سيبويه باشتراط تعذُّر الاستثناء لاستعمال (إلا) بمعنى (غير)، واستنبط بعض النحويين من استشهاده وتمثيله أنه يشترط ذلك، وكشف البحث أنه لا يشترط ذلك الشرط، وقد اعتمد سيبويه على تعذُّر الاستثناء فيما ذكر من شواهد لإثبات مجيء (إلا) بمعنى (غير) حتى لا يتطرّق إلى ما استدلّ به احتمال تأويلها بمعنى الاستثناء وردها إلى الأصل؛ إثباتاً للظاهرة، إلا أنه استعمال قليل لا يتعيّن إلا بمقتضى المقام؛ فالمقام قد يقبل تفسيرها بمعنى الاستثناء أو بمعنى (غير) في الموضع الواحد، وقد يوجب أحدهما، وما ذكره بعض النحويين من شروطٍ لاستعمالها بمعنى (غير) هي – عند النظر – سماتٌ غالبة لبناء الجملة ووصفٌ لسلوكها التركيبي، وليست شروطاً لازمة لعدم انطباق بعضها على عدد من الشواهد.
- توجيه (إلا) بمعنى (غير) في الاستثناء المنقطع في عدد من الشواهد النحوية دليلٌ على أن صحة الاستثناء عند من يشترطه لا يقصد به الاستثناء المتصل، ويُقصد بذلك كما قال بعض النحويين مطلقُ الاستثناء متصلاً كان أو منقطعاً، ويؤول ذلك إلى أنّ هذا الشرط مردُّهُ مراعاة النمط التركيبي لأداة الاستثناء استصحاباً لأصل الأداة.

- (إلا) عندما تكون بمعنى (غير) لا تفارق أصلها سواءٌ من حيث البناء التركيبيُّ للجملة استصحاباً لأصل الأداة أو من حيث الأثر الدلالي؛ إذ يحمل معنى المغايرة ملحظاً دقيقاً للاستثناء بوجهٍ ما؛ فهي لا تزايل معنى الاستثناء، فالمغايرة ذاتاً أو معنى فيها نوعُ إخراجٍ للمغايِر عن المغايَر، وإن لم يكن إخراجاً حقيقيّاً.
- يتجلَّى في حمل (إلا) على معنى (غير) مسلكان للقياس: استصحابُ الأصل وقياس الشبه، ولكلٍّ منهما أثرٌ واضح فيما وضعه النحويون من شروط لهذا الحمل، فكلّ الشروط التي وضعوها تشكل الموضع الذي تلتقي فيه (إلا) و(غير)، وهي سمات تركيبية لبناء جملة أيٍّ منهما؛ فهي مستمدة من مراعاة استصحاب الأصل ومعنى المغايرة في آنٍ واحد.
- (إلا) التي بمعنى (لكن) ملحوظٌ فيها أصل الباب؛ فعلَّةُ حملها على معنى (لكن) مشابهتها لها من حيث إيجابُ شيء لما بعدها منفيٍّ عن الأول أو تركُ الأول والانتقالُ إلى معنى آخر، ونصب ما بعدها؛ فبينهما شبهٌ في المعنى والعمل.
- علاقة معاني (إلا) بأصل الباب (الاستثناء) غير منبتة وإنْ شقّقها التنظير النحوي، ويمكن ردُّ أكثرها بالتأويل إلى أصل الاستعمال الذي يستوعبها كما اتضح من تحليل ما ورد منها في القرآن الكريم أو شواهد الشعر؛ فتكون (إلا) بمعنى الاستثناء حاملةً تلك المعاني الثانوية في ظلال السياق الذي ترد فيه؛ إذ لم تتعيّن تلك المعاني في كثير من المواضع، وتبقى محتملةً مع إمكان حملها على الأصل، وتوجيهها على الأصل أولى من حملها على معنى محتمل، وأغلب ما ورد من مواضع (إلا) بمعنى (غير) وبمعنى (الواو) وزائدةً في ما ورد من شواهد في البحث، هي في حقيقة الأمر أقرب ما تكون إلى تفسير المعنى لدى النحويين، أو أن عباراتهم اعتراها شيءٌ من التجوّز في تحديد معنى الأداة، وكذا ما قيل فيها من معانٍ أخرى

في بعض السياقات مثل معاني: (سوى) و(بل) و(كم) و(ولا)و(بعد) و(إذْ) و(بدل)، ممّا أبان عنه البحث، وهذه المعاني رصدها النحويون أو المفسرون استقصاءً للمعنى، وليست منفكّةً عن الدلالة الأصلية لـ(إلا) بدليل إمكان توجيه تلك الاستعمالات ب(إلا) بوجهٍ ما.

- كشف البحث أن جميع الآيات القرآنية والشواهد الشعرية - في حدود ما تيسر جمعه - التي قيل فيها إنّ (إلا) بمعنى (غير) تحتمل بقاءها على الأصل، بل قد تقتضي بلاغة النظم بقاءها على الأصل ما عدا موضعاً واحداً، وهو قوله تعالى ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾ فهو شاهد على أنها بمعنى (غير) وهو الوجه النحوي بمقتضى البلاغة.

-أن المواضع التي قيل فيها بإفادة (إلا) معنى الواو من القرآن أو الشعر أو زائدة، كشف تحليلها أنها تحتمل بقاءها على الأصل في إفادة معنى الاستثناء، بل قد يكون إبقاؤها على هذا الأصل - في عددٍ من المواضع - هو الأوجه بتأييد من معنى الآية التي ترد فيها، وكذا الحال في كثير من المعاني التي قيل بورودها بقلة، مثل (بل)، (بعد) ونحوها.

والله أعلم، وصلّى الله على نبيّنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

فهرس المصادر والمراجع

- **ارتشاف الضرب من لسان العرب**، أبو حيان، محمد بن يوسف، تحقيق د. رجب عثمان محمد، ط١، القاهرة، مكتبة الخانجي، ١٤١٨هـ/ ١٩٩٨م.
- **إرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن الكريم**، أبو السعود، محمد بن محمد، دار إحياء التراث العربي، بيروت (د. ت).
- **الأزهية في علم الحروف**، الهروي، علي بن محمد، تحقيق: عبدالمعين الملوحي، دمشق، مطبوعات مجمع اللغة العربية، ١٤١٣هـ/ ١٩٩٣م.
- **أساليب الاستغراق والشمول دراسة في الإعراب والتركيب**، السيد رزق الطويل، ط١، مكة المكرمة، المكتبة الفيصلية، ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م.
- **أسرار العربية**، ابن الأنباري، عبد الرحمن بن محمد، ط١، بيروت، دار الجيل، ١٩٩٥م.
- **الأشباه والنظائر**، السيوطي، عبدالرحمن جلال الدين، ط١، بيروت، دار الكتب العلمية،١٤١١هـ/ ١٩٩٠م.
- **الأصول في النحو**، ابن السراج، أبو بكر محمد بن سهل، تحقيق د. عبد الحسين الفتلي، ط٤، بيروت، مؤسسة الرسالة، ١٤٢٠هـ/ ١٩٩٩م.
- **إعراب القراءات الشواذ**، العكبري، أبو البقاء محب الدين عبدالله، تحقيق: محمد السيد أحمد عزوز، ط١، بيروت، عالم الكتب ١٤١٧ه/ـ١٩٩٦م.
- **إعراب القرآن**، النحاس، أبو جعفر أحمد بن محمد، تحقيق الدكتور: زهير غازي زاهد، ط٣، بيروت، عالم الكتب، ١٤٠٩هـ/ ١٩٨٨م.
- **أم الباب في النحو دراسة نحوية**، المرشد، أريج عثمان، رسالة ماجستير، مكة المكرمة، كلية اللغة العربية، جامعة أم القرى ١٤٢١/ ١٤٢٢هـ.

- **الأمالي**، ابن الحاجب، جمال الدين بن عثمان، دراسة وتحقيق: د. فخر صالح سليمان قدارة، بيروت، دار عمار، الأردن، دار الجيل،١٤٠٩ هـ/ ١٩٨٩م.
- **أمهات الأبواب النحوية**، الأوسي، عباس علي، مجلة جامعة بابل للعلوم الإنسانية، العراق، المجلد: ١٩ العدد: ٣، ٢٠١١م.
- **الأمهات في الأبواب النحوية دراسة استقرائية تحليلية لأوجه أحقية الأداة بأمِّية بابها**، العثمان، حسن أحمد، ط ١، المكتبة المكية، مؤسسة الريان، ١٤٢٥هـ/ ٢٠٠٤ م.
- **الإنصاف في مسائل الخلاف**، ابن الأنباري، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، صيدا، المكتبة العصرية، ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧م.
- **أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك**، ومعه عدة السالك، الأنصاري، عبد الله بن يوسف بن أحمد بن هشام، تحقيق أوضح المسالك، تأليف محمد محيي الدين عبدالحميد، بيروت، المكتبة العصرية، ١٤١٦هـ/ ١٩٩٥م.
- **البحر المحيط في أصول الفقه**، الزركشي، أبو عبد الله بدر الدين محمد، قام بتحريره الشيخ عبد القادر عبدالله العاني، وراجعه د. عمر سليمان الأشقر، ط٢، الكويت، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، ١٤١٣هـ/ ١٩٩٢م.
- **البحر المحيط**، أبو حيان، محمد بن يوسف، تحقيق الشيخ عادل أحمد عبد الموجود والشيخ علي محمد معوض، وشاركهما آخران، ط١، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٤٢٢هـ/ ٢٠٠١ م.
- **البرهان في علوم القرآن**، الزركشي، أبو عبد الله بدر الدين محمد، تحقيق: محمد أبوالفضل إبراهيم، بيروت، دار المعرفة، ١٣٩١هـ.
- **تأويل مشكل القرآن، الدينوري**، أبو محمد بن قتيبة الدينوري، تحقيق: إبراهيم شمس الدين، بيروت، دار الكتب العلمية، بيروت (د.ت).

- **التبيان في إعراب القرآن**، العكبري، أبو البقاء محب الدين عبدالله، تحقيق: علي محمد البجاوي، القاهرة، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه (د. ت).
- **التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين**، العكبري، أبو البقاء محب الدين عبدالله، تحقيق د. عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، ط١، الرياض، مكتبة العبيكان، ١٤٢١هـ/ ٢٠٠٠م.
- **تحرير التحبير في صناعة الشعر والنثر وبيان إعجاز القرآن**، ابن أبي الإصبع العدواني، عبد العظيم بن الواحد، تقديم وتحقيق: الدكتور حفني محمد شرف، الجمهورية العربية المتحدة - المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، لجنة إحياء التراث الإسلامي (د. ت).
- **تحرير الخصاصة شرح ألفية ابن مالك، المسمى «تحرير الخصاصة في تيسير الخلاصة»**، ابن الوردي، زين الدين أبو حفص عمر بن مظفر، تحقيق ودراسة: د.عبد الله بن علي الشلال، ط١، الرياض، مكتبة الرشد، ١٤٢٩ هـ/ ٢٠٠٨م.
- **التحرير والتنوير**، ابن عاشور، محمد الطاهر، تونس، الدار التونسية للنشر، ١٩٨٤م.
- **تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد**، الدماميني، محمد بدر الدين، تحقيق: د. محمد بن عبد الرحمن المفدى، ط١، بيروت، دار بساط، ١٤٠٣هـ/ ١٩٨٣م.
- **التعليقة على كتاب سيبويه**، الفارسيّ، الحسن بن أحمد بن عبد الغفار، تحقيق: د.عوض بن حمد القوزي، ط١، ١٤١٠هـ/ ١٩٩٠م.
- **التفسير الكبير ومفاتيح الغيب**، الرازي، أبو عبد الله محمد بن عمر، ط١، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٤٢١هـ/ ٢٠٠٠م.
- **تقارض (إلا) و(غير) في اللغة وفي القرآن الكريم**، فؤاد، مصطفى، مجلة معهد الإمام الشاطبي للدراسات القرآنية، جدة، العدد التاسع، جمادى الآخرة ١٤٣١هـ، من ص: ٢٤٥ إلى ص: ٢٨٨.

- **تهذيب اللغة**، الأزهري، أبو منصور محمد بن أحمد، تحقيق: محمد عوض مرعب، ط١، بيروت، دار إحياء التراث العربي، ٢٠٠١م.
- **توجيه اللمع**، ابن الخباز، أحمد بن الحسين، تحقيق: أ.د. فايز زكي محمد دياب، ط١، القاهرة، دار السلام، ١٤٢٣هـ/ ٢٠٠٢م.
- **توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك**، المرادي، أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم، تحقيق: د. عبد الرحمن علي سليمان،، ط١، القاهرة، دار الفكر العربي، ١٤٢٢هـ/ ٢٠٠١م.
- **جامع البيان في تأويل آي القرآن**، الطبري، محمد بن جرير، بيروت، دار الفكر، ١٤٠٥ هـ.
- **الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه (صحيح البخاري)**، البخاري، محمد بن إسماعيل تحقيق: محمد زهير بن ناصر الناصر، ط١، دار طوق النجاة، ١٤٢٢هـ.
- **الجامع لأحكام القرآن**، القرطبي، أبو عبد الله محمد بن أحمد، القاهرة، دار الشعب (د. ت).
- **الجمل في النحو**، الفراهيدي، الخليل بن أحمد، تحقيق: فخر الدين قباوة، ط١، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤٠٥هـ، ١٩٨٥م.
- **الجمل في النحو**، الزجاجي، تحقيق: د. علي توفيق الحمد، ط١، بيروت، مؤسسة الرسالة، ١٤٠٤هـ/ ١٩٨٤م.
- **الجنى الداني في حروف المعاني**، المرادي، أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم، تحقيق: د. فخر الدين قباوة، والأستاذ: محمد نديم فاضل، ط١، بيروت، منشورات دار الآفاق الجديدة، ١٤٠٣هـ/ ١٩٨٣م.

- **حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك**، الصبان، أبو العرفان محمد بن علي ضبطه وصحّحه إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٧هـ/ ١٩٩٧م.
- **الحجة للقراء السبعة**، الفارسيّ، الفارسيّ، الحسن بن أحمد بن عبد الغفار، تحقيق بدر الدين قهوجي وبشير جويجابي، راجعه ودققه: عبد العزيز رباح وأحمد يوسف الدقاق، ط٢، دمشق / بيروت، دار المأمون للتراث، ١٤١٣ هـ/ ١٩٩٣م.
- **خزانة الأدب وغاية الأرب**، الحموي، ابن حجة، تقي الدين أبو بكر، تحقيق: عصام شقيو، دار ومكتبة الهلال، بيروت، دار البحار، بيروت، ٢٠٠٤م.
- **خصائص أمهات الأبواب النحوية**، المؤيد، فائزة عمر، الرياض، مجلة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، العدد ٣٥ رجب ١٤٢٢هـ، من ص: ١٣٠ إلى ص: ١٩١.
- **الدر المصون، في علوم الكتاب المكنون**، السمين الحلبي، أبو العباس شهاب الدين، أحمد بن يوسف، تحقيق الدكتور أحمد الخراط، دار القلم، دمشق (د. ت)
- **دراسات لأسلوب القرآن الكريم**، عضيمة، محمد عبد الخالق، القاهرة، دار الحديث، ١٤٢٥هـ/ ٢٠٠٤م.
- **ديوان أبي ذؤيب الهذلي**، تحقيق وشرح د. أنطونيوس بطرس، ط١، بيروت، دار صادر، ١٤٢٤هـ/ ٢٠٠٣م.
- **ديوان الشماخ بن ضرار الذبياني**، حققه وشرحه: صلاح الدين الهادي، دار المعارف، مصر (د. ت).
- **ديوان الفرزدق**، شرحه وضبطه وقدَّم له الأستاذ علي قاعور، ط١، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧م.

- **ديوان الهذليين**، ترتيب وتعليق: محمّد محمود الشنقيطي، القاهرة الدار القومية للطباعة والنشر، ١٣٨٥ هـ/ ١٩٦٥ م.
- **ديوان ذي الرمة شرح الباهلي**، أبو نصر أحمد بن حاتم، تحقيق عبد القدوس أبو صالح، ط١، جدة، مؤسسة الإيمان، ١٩٨٢ م - ١٤٠٢ هـ
- **ديوان لبيد، اعتنى به: حمدو طمّاس**، ط١، دار المعرفة، ١٤٢٥ هـ/ ٢٠٠٤ م.
- **روح المعاني تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني**، الألوسي، شهاب الدين محمود، بيروت، دار إحياء التراث العربي (د. ت).
- **زاد المسير في علم التفسير**، ابن الجوزي، جمال الدين أبو الفرج عبدالرحمن، تحقيق: عبد الرزاق المهدي/ ط١، بيروت، دار الكتاب العربي، ١٤٢٢هـ.
- **شرح أبيات سيبويه ابن السيرافي**، يوسف بن أبي سعيد، تحقيق: د. محمد الرّيح هاشم، ط١، بيروت، دار الجيل، ١٤١٦هـ/ ١٩٩٦م.
- **شرح أبيات مغني اللبيب**، البغدادي، عبد القادر بن عمر، تحقيق: عبد العزيز رباح وأحمد يوسف دقاق، بيروت، دار المأمون للتراث (د. ت).
- **شرح الأشموني على ألفية ابن مالك**، ومعه حاشية الصبان، الأشموني، علي بن محمد بتصحيح: إبراهيم شمس الدين، ط١، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٤١٧هـ/ ١٩٩٧م.
- **شرح التسهيل**، ابن مالك، محمد بن عبد الله، تحقيق د. عبد الرحمن السيد، د. محمد بدوي المختون، ط١، مكتبة هجر، ١٤١٠هـ/ ١٩٩٠م.
- **شرح الكافية الشافية**، ابن مالك، محمد بن عبد الله، تحقيق علي محمد معوض، وعادل أحمد عبد الموجود، ط٢، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٤٢٠هـ/ ٢٠٠٠م.
- **شرح المفصل**، ابن يعيش، يعيش بن علي، قدّم له ووضع هوامشه وفهارسه د. إيميل بديع يعقوب، ط١، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٤٢٢هـ/ ٢٠٠١م.

- **شرح المفصل في صناعة الإعراب الموسوم بالتخمير**، الخوارزمي، تحقيق: د. عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، الرياض، مكتبة العبيكان، ١٤٢١هـ/ ٢٠٠١م.
- **شرح جمل الزجاجي (الشرح الكبير)**، ابن عصفور الإشبيلي، أبو الحسن علي بن مؤمن، تحقيق د. صاحب أبو جناح، ط١، جامعة الموصل، مؤسسة دار الكتب للطباعة والنشر، ١٤٠٠ هـ/ ١٩٨٠ م.
- **شرح شذور الذهب**، ابن هشام الأنصاري، عبد الله بن يوسف، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، صيدا، المكتبة العصرية، ١٩٩٢م.
- **شرح شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح**، ابن مالك، تحقيق وتعليق: محمد فؤاد عبد الباقي، ط٣، بيروت، عالم الكتب، ١٤٠٣هـ/ ١٩٨٣م.
- **شرح كافية ابن الحاجب**، الرضي الأستراباذي، رضي الدين محمد بن الحسن، تصحيح يوسف حسن عمر، ليبيا، منشورات جامعة بنغازي، ١٣٩٨هـ/ ١٩٩٦م.
- **شرح كتاب سيبويه**، الرماني، أبو الحسن علي بن عيسى، سيف بن عبد الرحمن بن ناصر العريفي، رسالة دكتوراه، الرياض، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ١٤١٨ هـ/ ١٩٩٨ م.
- **شرح كتاب سيبويه**، أبو سعيد السيرافي، الحسن بن عبد الله، الجزء الأول، تحقيق: د. رمضان عبد التواب، ود. محمود فهمي حجازي، والجزء الثاني تحقيق د. رمضان عبد التواب، والجزء الثالث تحقيق د. فهمي أبو الفضل، والجزء الرابع تحقيق د. محمد هاشم عبد الدايم، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٦م.
- **شعر الأخطل**، التغلبي، أبو مالك غياث بن غوث، صنعة السكري ـ تحقيق: ط. فخر الدين قباوة، ط١، دمشق، دار الفكر، ١٩٩٦م.
- **شعر عمرو بن معد يكرب الزبيدي**، جمعه ونسّقه: مطاع الطرابيشي، ط٢، دمشق، مجمع اللغة العربية، ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م.

- **الصاحبي**، ابن فارس، أحمد، تحقيق السيد أحمد صقر، القاهرة، مطبعة عيسى البابي الحلبي (د. ت)
- **ضرائر الشِّعْر**، ابن عصفور، أبو الحسن علي بن مؤمن، تحقيق: السيد إبراهيم محمد، ط١، دار الأندلس للطباعة والنشر والتوزيع، ١٩٨٠ م.
- **ظاهرة الأمهات في النحو العربي**، القضاة، سلمان، حوليات الجامعة التونسية، تونس، العدد ٣٦ يناير ١٩٩٥ م.
- **العمدة في محاسن الشعر وآدابه**، القيرواني، أبو على الحسن بن رشيق، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد،ط٥، القاهرة، دار الجيل، ١٤٠١ هـ/ ١٩٨١ م.
- **الكافية في علم النحو**، ابن الحاجب، جمال الدين بن عثمان، تحقيق صالح عبد العظيم الشاعر، ط١، القاهرة، مكتبة الآداب، ٢٠١٠ م.
- **الكتاب**، سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان، تحقيق وشرح عبد السلام هارون، بيروت، عالم الكتب (د. ت)
- **الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل**، الزمخشري، أبو القاسم محمود، تحقيق عبد الرزاق المهدي، بيروت، دار إحياء التراث العربي (د. ت)
- **الكشف والبيان عن تفسير القرآن**، الثعلبي، أبو إسحاق أحمد، تحقيق: الإمام أبي محمد بن عاشور، مراجعة وتدقيق: الأستاذ نظير الساعدي، ط١، بيروت، دار إحياء التراث العربي، ١٤٢٢، هـ/ ٢٠٠٢ م.
- **الكناش في فني النحو والصرف**، أبو الفداء صاحب حماة، عماد الدين، دراسة وتحقيق: د.رياض بن حسن الخوام، بيروت، المكتبة العصرية، ٢٠٠٠ م.
- **اللباب في علوم الكتاب**، ابن عادل الحنبلي، أبو حفص سراج الدين عمر، تحقيق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود والشيخ علي محمد معوض، ط١، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٤١٩ هـ/ ١٩٩٨م.

- **اللمع في العربية**، ابن جني، أبو الفتح عثمان، تحقيق حامد المؤمن، ط٢، بيروت، عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية، ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م.
- **ما يجوز للشاعر في الضرورة**، القزاز، محمد بن جعفر، حققه وقدم له وصنع فهارسه: رمضان عبد التواب، صلاح الدين الهادي، الكويت، دار العروبة (د. ت).
- **مجاز القرآن**، أبو عبيدة، معمر بن المثنى، تحقيق: محمد فواد سزكين، القاهرة، مكتبة الخانجي (د. ت).
- **المحتسب**، ابن جني، أبو الفتح عثمان، تحقيق علي النجدي ناصف، وعبد الحليم النجار، وعبد الفتاح شلبي، القاهرة، لجنة إحياء التراث الإسلامي، ١٣٨٦م.
- **المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز**، ابن عطية الأندلسي، أبو محمد عبد الحق، تحقيق: عبد السلام عبد الشافي محمد، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٤١٣هـ/ ١٩٩٣م.
- **المخبل السعدي**، حياته وما تبقى من شعره، صنعة حاتم الضامن، بيروت، دار صادر (د. ت).
- **المساعد على تسهيل الفوائد**، ابن عقيل، بهاء الدين، تحقيق د. محمد كامل بركات، مكة المكرمة، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى، ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٤م.
- **المسائل الحلبيات**، الفارسي، الحسن بن أحمد، ط١، بيروت دار القلم للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، دار المنارة، ١٤٠٧ هـ/ ١٩٨٧ م.
- **المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم**، النيسابوري، مسلم بن الحجاج، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، بيروت، دار إحياء التراث العربي (د. ت).

- **مشكل إعراب القرآن**، مكّيّ القيسي، أبو محمد مكي بن أبي طالب، تحقيق د. حاتم صالح الضامن، ط٢، بيروت، مؤسسة الرسالة، ١٤٠٥هـ.
- **مشكل إعراب القرآن**، القيسي، أبو محمد مكي بن أبي طالب، تحقيق: د. حاتم صالح الضامن، ط٢، بيروت، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤٠٥هـ.
- **معاني القرآن**، الفراء، أبو زكريا يحيى بن زياد، تحقيق أحمد يوسف نجاتي وآخرين، دار السرور (د. ت)
- **معاني القرآن**، النحاس، أبو جعفر أحمد بن محمد، تحقيق: محمد علي الصابوني، جامعة أم القرى، ١٤٠٩ هـ.
- **معاني القرآن**، الأخفش، أبو الحسن المجاشع، تحقيق د. عبد الأمير أمين الورد، ط١، بيروت، عالم الكتب، ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م.
- **معترك الأقران في إعجاز القرآن**، السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين، ط١، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٤٠٨ هـ / ١٩٨٨ م
- **المعجم المفصل في شواهد العربية**، يعقوب، إميل بديع، ط١، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م.
- **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب**، ابن هشام الأنصاري، عبد الله بن يوسف، تحقيق د. مازن المبارك، ومحمد علي حمد الله، ط١، بيروت، دار الفكر، ١٤١٩هـ/ ١٩٨٩م.
- **المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية**، الشاطبي، أبو إسحق إبراهيم بن موسى، تحقيق د. عبد الرحمن بن سليمان العثيمين وآخرين، ط١، مكة المكرمة، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى، ١٤٢٨هـ/ ٢٠٠٧م.
- **المقتضب**، المبرد، محمد بن يزيد، تحقيق الشيخ محمد عبد الخالق عضيمة، بيروت، عالم الكتب (د. ت).

- **نهاية الأرب في فنون الأدب**، النويري، أحمد بن عبد الوهاب، ط١، القاهرة، دار الكتب والوثائق القومية، ١٤٢٣ هـ.
- **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع**، السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين، تحقيق أحمد شمس الدين، ط١، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٤١٨هـ/ ١٩٩٨م.